الاسكوا

تقرير

الاجتماع الرفيع المستوى حول

الإصلاح والانتقال إلى الديمقراطية

١٥-١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقريـر
الاجتماع الرفيع المستوى حول

الإصلاح والانتقال إلى الديمقراطية

بيروت، ١٥-١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

موجز

انطلقت خلال العام الماضي ثورات شعبية في الكثير من البلدان العربية، ثورات طالب فيها نساء ورجال عاديون بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة. أما القادة العرب، فمنهم مَن أطاحت به الثورة، ومنهم مَن وعد بإجراء إصلاحات مجدية تضع بلدانهم على المسار المؤدي إلى الديمقراطية، ومنهم مَن لا يزال يردّ باستخدام القوة لإخماد كل مظاهر الاحتجاج.

ومع أن الاحتجاجات الدراماتيكية فاجأت الكثيرين، كانت أسباب الاستياء الشعبي ساطعة الوضوح. فالعديد من البلدان العربية أسيرة إرث قديم من الحكم الاستبدادي الذي تراكمت فيه التحديات وأعاقت التنمية طيلة نصف قرن على الأقل. وتشمل هذه التحديات، على سبيل المثال لا الحصر، سيطرة الحزب الواحد على الحكم، وهيمنة المَلَكية الرئاسية، وانتشار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وغياب سيادة القانون، وقمع الحريات المدنية والحريات الأساسية، وغياب المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد وضعت هذه الثورات معظم بلدان المنطقة على طريق الإصلاح والانتقال إلى الديمقراطية، لكن هذا الطريق محفوف بصعوبات وتحديات كثيرة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وتُبيّن تجارب بعض البلدان في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وأوروبا الشرقية، وآسيا التي شهدت أحداثاً تحولية مماثلة، أن نتائج الثورات الشعبية رهن بمجموعة من المتغيرات المتوقعة وغير المتوقعة. ولمواجهة بعض هذه التحديات، نظمت اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة الاجتماع الرفيع المستوى حول الإصلاح والانتقال إلى الديمقراطية، الذي عُقد في بيروت، يومي ١٥ و١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وهدف هذا الاجتماع إلى توفير فرصة لتبادل الخبرات والآراء بين صانعي القرار في الديمقراطيات الناشئة في البلدان العربية وقادة آخرين من بلدان واجهت تحديات مماثلة. ورمى الاجتماع إلى البحث في مختلف التجارب المتعلقة بالتحول إلى الديمقراطية والدروس المستقاة في هذا المجال التي يمكن أن تفيد المنطقة العربية، كالسبل البديلة للتعامل مع التوقعات القصيرة والطويلة الأجل، والعوامل التي تؤثر على بناء توافق وطني في الآراء، ودور السلطات العسكرية والمدنية والمجتمع الدولي في هذه العملية. وتطرق الاجتماع أيضاً إلى أمثلة عن السياسات الشاملة للجميع، وآليات العدالة الانتقالية، والتحديات المحتمل أن تواجهها عملية بناء مؤسسات فعالة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٣	٥
الفصل		
أولاً- الرسائل الرئيسية	٤	٥
ثانياً- نتائج الاجتماع	٥	٧
ثالثاً- مواضيع المناقشة	٦-٨٧	٧
ألف- تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية كسبيل لبناء مجتمع يشمل الجميع ويقوم على المساواة بين الأفراد	٨-٢٤	٨
باء- النمو والعدالة الاجتماعية ودور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية....	٢٥-٤٩	١٣
جيم- من الشارع إلى الساحة السياسية.....	٥٠-٥٧	٢٠
دال- التلاحم الاجتماعي، العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان	٥٨-٨٧	٢٣
رابعاً- تنظيم الاجتماع.....	٨٨-٩٥	٣١
ألف- موعد ومكان انعقاد الاجتماع	٨٨	٣١
باء- الجلسة الافتتاحية	٨٩-٩٢	٣٢
جيم- المشاركون.....	٩٣	٣٣
دال- جدول الأعمال.....	٩٤	٣٣
هاء- الوثائق	٩٥	٣٣
المرفق- قائمة المشاركين.....		٣٤

مقدمـة

١- تقف المنطقة العربية عند أكثر المنعطفات حسماً في تاريخها الحديث. لقد أعادت موجات الاحتجاج التأكيد أن للمواطنين العرب كلمتهم في الحكم وأنهم مصدر شرعية الهيئات الحاكمة. ولكن هذه الأحداث تطرح عدداً كبيراً من التحديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأجل كتلك التي واجهتها بلدان أخرى شهدت تحولات مشابهة.

٢- وبالنظر إلى هذه التحديات، بادرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة وهي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى حول الإصلاح والانتقال إلى الديمقراطية الذي عقد في بيروت يومي ١٥ و١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وافتتح الاجتماع الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون.

٣- وهدف الاجتماع إلى جمع القادة من المنطقة العربية وأنحاء أخرى من العالم لتبادل الخبرات ومناقشة مختلف التحديات التي واجهتها بلدانهم في الانتقال إلى الديمقراطية وسبل تخطيها. وتبادل المشاركون الخبرات المكتسبة في مختلف أنواع التحولات والدروس المستقاة في هذا المجال.

أولاً- الرسائل الرئيسية

٤- بالرغم من الاختلافات الجغرافية والتاريخية بين البلدان التي أشارت إليها العروض والمناقشات، توصل المجتمعون إلى عدد من الرسائل الرئيسية للنجاح في الانتقال إلى الديمقراطية، تشمل:

(أ) الثورات العربية: يقاس نجاح هذه الثورات بدرجة نجاح الشعوب العربية في بناء هياكل ديمقراطية تصون حقوق الإنسان، وتوفر العدالة للجميع، وتضمن فرصاً اقتصادية متساوية وتحقق الرفاه الاجتماعي للمواطنين؛

(ب) الانتقال إلى الديمقراطية: عملية الانتقال إلى الديمقراطية هي عملية طويلة وبطيئة ومتعددة الأبعاد تتطلب إرادة سياسية قوية للتعامل مع التطلعات القصيرة الأجل وفي الوقت نفسه بناء التوافق الوطني والاجتماعي اللازم حول الأركان الأساسية التي تضمن استدامة الديمقراطية. ويجب أن تترافق عمليتا الانتقال إلى الديمقراطية وإدراج حقوق الإنسان في كل جانب من جوانب الحكم، مع تحقيق المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية والاستفادة من ثروة الأمة؛

(ج) السياق الإقليمي: هو عنصر هام جداً لنجاح عمليات الانتقال إلى الديمقراطية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وتشير خبرات أوروبا وأمريكا اللاتينية في هذا المجال إلى أن توفر سياق إقليمي ودولي مؤات يساهم كثيراً في توفير الدعم الاقتصادي والسياسي للانتقال إلى الديمقراطية في أي بلد.

وفي المقابل، تؤدي الظروف غير المؤاتية إلى تقويض عملية الانتقال إلى الديمقراطية، واستمرار هيمنة الأنظمة الاستبدادية؛

(د) الاحتلال: من أركان الربيع العربي الأساسية، تحقيق العدالة لفلسطين، التي لا تزال تعاني من الاحتلال الأطول في التاريخ الحديث. فلا يمكن استكمال عملية الانتقال إلى الديمقراطية في وقت لا يزال فيه الفلسطينيون خاضعين للاحتلال الذي يحرمهم من حقوقهم الأساسية. وكان القادة الذين أطاحت بهم الثورات العربية قد فقدوا مصداقيتهم لأنهم أثبتوا عجزهم عن اتخاذ مواقف حاسمة ضد الممارسات الظالمة ضد الفلسطينيين، ولأنهم كانوا يتذرعون بالقضية الفلسطينية للإبقاء على الأنظمة الاستبدادية في بلدانهم. ولا يمكن تلبية تطلعات المواطنين العرب لتحقيق الكرامة والحرية والعدالة من دون الاعتراف بحق الفلسطينيين في دولة مستقلة وهو حق يجب أن تتمتع به كل الشعوب؛

(هـ) الإشراف المدني على السلطات العسكرية: من الأركان الأساسية للحكم الديمقراطي، الحفاظ على إشراف مدني على الجيش. فعلى عكس السلطات العسكرية، يجري انتخاب السلطات المدنية وبالتالي يمكن للناخبين تطبيق مبدأ المساءلة عليها. ولضمان علاقة متينة بين السلطتين قائمة على الفهم المتبادل لا بد من تدريب السلطات المدنية في مجال الشؤون العسكرية؛

(و) العدالة والإنصاف: لا يمكن الانتقال إلى الديمقراطية من دون تحقيق العدالة. وفي حين يتأخر التغيير الاجتماعي عن التحول السياسي، لا يمكن تحقيق العدالة إلا عبر وضع آليات حكم واضحة وشفافة تضمن المساواة بين المواطنين وتحقق التكافؤ في وصولهم إلى الفرص الاقتصادية؛

(ز) العدالة الانتقالية: بالرغم من أهمية العدالة الانتقالية، ما من خطة عامة جاهزة لتحقيقها. وترتبط أدوات العدالة الانتقالية بالسياق الخاص بالبلد، وتحددها الحاجة إلى تعزيز أواصر الوحدة الوطنية عند معالجة الانتهاكات التي ارتُكبت في الماضي. وتشمل هذه الأدوات إصدار عفو عام شامل تفادياً للانقسامات، وتشكيل لجان للمصالحة وتقصي الحقائق أو لجان للمفقودين. وبالرغم من أن عملية تحقيق العدالة الانتقالية قد تتطلب مراحل عدة تمتد من ٢٠ إلى ٣٠ عاماً، فإن أكثر الأدوات فعالية هي التي تنطوي على برنامج تطلعي يحقق التغيير في المجتمع تزامناً مع معالجة مظاهر الظلم المرتكبة في الماضي؛

(ح) العقد الاجتماعي المدني الجديد: على الدول الانتقال من اعتبار المواطنين تهديداً للأمن، إلى الاعتراف بهم كقاعدة أساسية لشرعية الدولة. ولهذه الغاية، يجب أن تركز الإصلاحات الدستورية على إعادة تحديد العلاقة بين الدولة والمواطن، وعلى بناء دولة محورها المواطن تقوم على أسس الاقتصاد الشامل للجميع والعدالة الاجتماعية؛

(ط) الشباب والمجتمع المدني: تصدرت الفئات الشبابية الكبيرة العدد المظاهرات في المنطقة العربية، إلى جانب الاتحادات العمالية والنقابات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني. لذا، فإن مشاركة الشباب في عملية الإصلاح والانتقال إلى الديمقراطية خطوة أساسية لضمان نجاح هذا التحوّل. وكلما

ازدادت مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، تعززت المؤسسات الديمقراطية أكثر فأكثر؛

(ي) المرأة: لا يكتمل تحقيق الديمقراطية ما لم تتمتع المرأة بكامل حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي حين شاركت المرأة مشاركة كاملة في الثورات العربية، بقي دورها مهمشاً في الفترة اللاحقة مباشرةً. ويجب ألا يقتصر دور المرأة في المرحلة الانتقالية على المشاركة في الانتخابات والمجالس النيابية بل أن يشمل كل القطاعات، خاصة السلطة القضائية. ولا بد أن تنص الدساتير الجديدة على ما يضمن حقوق المرأة استناداً إلى المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي تضمن مساواة كل المواطنين في حقهم بالكرامة والعدالة والحرية من دون أي تمييز بسبب الجنس أو العرق أو العقيدة؛

(ك) الدين والدولة: طُرح رأيان أساسيان في العلاقة بين الدين ومؤسسات الدولة. فاعتبر الرأي الأول أنه من الضروري أن يكون الدين مرجعاً أخلاقياً وفكرياً لأي مشروع سياسي، على ألا يطبع هو شكل الدولة. وفي المقابل أكد الرأي الثاني أن الاستناد إلى المبادئ الدينية لإعداد القوانين يولّد توترات وصراعات دينية وطائفية أكثر بكثير من الاستناد إلى حقوق الإنسان العالمية. وللقوانين القائمة على المبادئ الدينية تأثير كبير على حقوق المجموعات السكانية والدينية والإثنية المختلفة. ويؤدي الربط الوثيق بين الدين والدولة إلى سيطرة المبادئ الدينية على قوانين الأسرة، الأمر الذي يقوض حقوق المرأة كمواطنة مساوية للرجل في أي دولة.

ثانياً- نتائج الاجتماع

٥- خلص الاجتماع إلى نتائج مباشرة لاستكماله بما يلي:

(أ) اجتماع رفيع المستوى حول التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يطرحها الانتقال إلى الديمقراطية تنظمه اللجان الإقليمية الخمس في النصف الثاني من عام ٢٠١٢؛

(ب) إعداد مجموعة من الموجزات المتعلقة بالسياسات تتناول الرسائل الأساسية المذكورة أعلاه.

ثالثاً- مواضيع المناقشة

٦- تضمن الاجتماع عدة جلسات تمحورت فيها النقاشات حول موضوعين رئيسيين: الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية؛ ودرء النزاع الداخلي والعودة إلى الاستبداد.

هذا الانتقال إنما هو تطبيع للتاريخ...فنحن نواجه مصيراً واحداً... وعندما نقول "نحن" نعني العرب وتركيا

الموضوع الأول – الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية

٧- تناولت النقاشات في إطار هذا الموضوع عنصرين رئيسيين: تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية كسبيل لبناء مجتمع يشمل الجميع ويقوم على المساواة بين الأفراد؛ وتحقيق النمو والعدالة الاجتماعية وتحديد دور المؤسسات التابعة وغير التابعة للدولة.

ألف- تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية كسبيل لبناء مجتمع يشمل الجميع ويقوم على المساواة بين الأفراد

٨- ترأست الجلسة السيدة أليسيا برسينا، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقدمت لمحة عامة عن العناصر الأساسية لهذا الموضوع في ظل الظروف الراهنة في المنطقة العربية. وأشارت إلى أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب البلدان ذات اللغة والثقافة والبنية الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. وأوجزت الشروط التي يتعين على كل دولة احترامها لبناء الثقة بين النظام والشعب مؤكدةً أن انهيار هذه الثقة يؤدي إلى التغيير. وقالت إن الهدف الأول للانتقال الديمقراطي يكمن في تحقيق التنمية القائمة على حماية الحقوق.

العروض

١- مواجهة التحديات التي يفرضها الانتقال نحو الديمقراطية

٩- قدم السيد أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركي، عرضاً أكد فيه أن التغيير قد أصبح واقعاً لا عودة عنه. وأكد أنه ينبغي إيجاد سبل جديدة للمضي قدماً وفهم الطرق التي يمكن اعتمادها. وقد عرض خمسة أبعاد يجب أخذها في عين الاعتبار وهي:

(أ) إن أفراداً وشباباً عاديين هم الذين قادوا هذا الانقلاب لا الجماعات المتطرفة التي تهدد النظام الدولي. وأراد هؤلاء التغيير وطالبوا بالحرية والكرامة والعدالة. ويكمن التحدي الحقيقي في احترام مطالب الشعب الأساسية والإقرار بحقوقه، وإلا فشل الانتقال إلى الديمقراطية. ولا يقضي دور المجتمع الدولي بتوجيه هذه التحركات إنما بالتضامن معها إذ نواجه مصيراً واحداً وستتأثر المنطقة بأسرها بنجاح التحركات القائمة. ومن الممكن أن تستغرق عملية الانتقال أعواماً عدة وأن تطرح تحديات جمة إلا أن الأمل كبير ويجب الوثوق بخيارات الشعب؛

الدولة الأكثر شرعية هي التي تقول لمواطنيها: "سأمنحكم الحرية من دون تعريض أمنكم للخطر، وسأوفر لكم الأمن من دون الحد من حرياتكم"

(ب) ولا بد من تغيير العقليات السائدة قبل تغيير المؤسسات. وعلى الشعب العربي أن يثبت على قيم الحرية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وتجنب المعايير المزدوجة واعتماد هذه القيم باعتبارها مصدراً رئيسياً للشرعية ورابطاً أساسياً بين الدولة والشعب. ويجب احترام هذه القيم من أجل بناء ديمقراطية حرة وحقيقية عبر إجراء انتخابات شفافة ونزيهة؛

... أدى استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمدة طويلة إلى اتخاذ البلدان العربية خيار بناء دول قوية وجيوش قوية، بدلاً من بناء مواطنين أقوياء

(١) في الماضي كان يُعتقد أن بقاء الدولة مرتبط بالسرية والأمن. أما اليوم فتميل الفلسفة الجديدة إلى الحفاظ على التوازن بين الحرية والأمن. فلو جرت التضحية بالحرية لصالح الأمن لأصبح الحكم استبدادياً، ولو جرت التضحية بالأمن لصالح الحرية لعمّت الفوضى. وفي حالة الدول العربية، أدى استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمدة طويلة إلى اتخاذ خيار بناء دول قوية وجيوش قوية، بدلاً من بناء مواطنين أقوياء. فالتوازن بين الحرية والأمن يشكل أساس الشرعية؛

(٢) ولتضمن الأنظمة الاستبدادية بقاءها، تعمد إلى تصوّر تهديدات داخلية وخارجية. ولكن المواطنين ليسوا مصدر تهديد بل هم من ثروات البلد. لذا، لا بد من الوثوق بهم وتعزيز الروابط الطوعية بين الدولة والمجتمع ليصبح المواطنون القاعدة التي ترتكز عليها الدولة القوية. وتحقيقاً لهذه الغاية يجب أن تركز الإصلاحات الدستورية على حقوق الإنسان لبناء دولة محورها الإنسان؛

(ج) ومن الضروري إصلاح الدساتير بالاستناد إلى قيم جديدة، وأن يصبح الأفراد هم محور هذه الدساتير لا الدولة. ويجب أن تخضع كل المؤسسات بما فيها الجيش للسلطة المدنية لضمان المساءلة. والشعب بحاجة إلى الاستمرارية ولا بد من أن تكون مؤسسات الدولة قادرة على الاستمرار حتى مع تغير النظام والإدارة؛

- لإحراز التقدم المطلوب في هذا الاتجاه، لا بد من تعديل نظام التعليم باعتباره شرطاً أساسياً لتغيير الثقافة السائدة. ويجب أن يستند هذا التغيير إلى قيم عالمية مشتركة صالحة في كل زمان ومكان حتى ولو اختلفت بعض الخصائص المحددة. وتتشارك بلدان المنطقة في وحدة المصير ويؤدي نجاح بلد ما إلى نجاح المنطقة بأسرها؛

(د) وبما أن المنطقة العربية لم يسبق أن سجلت تجارب ناجحة تستفيد منها في الظروف الراهنة، من الضروري دعم تجربة تونس في عملية الانتقال، إذ يتخذ التنوع التاريخي والتعدد الثقافي طابعاً جديداً. ولكن ثمة خطر في احتمال ظهور شكل جديد من أشكال الاستقطاب، ولا بد من توحيد الجهود لمنع بروز منطق الحرب الباردة؛

- والمنطقة بحاجة إلى رؤية جديدة لتحويل الحدود بين البلدان من حواجز فاصلة إلى منافذ اقتصادية وثقافية؛

(هـ) قد تؤدي محاولة المجتمع الدولي الإشراف على عمليات الانتقال إلى الديمقراطية أو توجيهها، إلى إعاقتها بدلاً من دعمها. لذا، لا بد من احترام هذه المنطقة وتفادي ازدواجية المعايير. وبما أن هذه التحولات تتزامن مع الأزمة الاقتصادية، لا بد من أن تتحمل البلدان الغنية في المنطقة مسؤولياتها وأن تعمل البلدان معاً على وضع برنامج اقتصادي واسع النطاق شامل للجميع يهدف إلى بناء الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات اللازمة، بما يحقق أكبر قدر ممكن من الفوائد ويقلص مواطن الضعف إلى أدنى حد.

أدت الثقافة القديمة التي كانت تسود في شيلي والمتعلقة بإبقاء سيطرة المدنيين على القوات المسلحة، وتغيّر الثقافة الدولية، دوراً هاماً في الانتقال إلى الديمقراطية

١٠- واختتم السيد أوغلو كلمته قائلاً إن الحفاظ على الملكية الإقليمية واحترام الشعوب والأفراد يدعمان فرص تحقيق ما قد يكون أحد أنجح التحولات في التاريخ وأن السماح بتحقيق ذلك مسؤولية أخلاقية تقع على عاتق الجميع.

٢- السلطات العسكرية والمدنية

١١- قدم السيد خوان غابريال فالديس، وزير الشؤون الخارجية السابق في شيلي، والممثل الدائم السابق لدى الأمم المتحدة والمبعوث الخاص السابق للأمين العام إلى هايتي عرضاً عن هذا الموضوع.

١٢- وقال السيد فالديس إن هناك اختلافات كثيرة بين عمليات الانتقال إلى الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وتلك التي تشهدها البلدان العربية، ورغم ذلك تتوفر بعض الدروس التي يمكن الاستفادة منها. وعرض تجربة شيلي التي شهدت تحولاً كبيراً في المؤسسات وانتقلت من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي. وقد بدأت عملية الانتقال باستفتاء شعبي أجري في عام ١٩٨٨ وخسر فيه الجنرال بينوشيه. وبالرغم من هذه النتائج، أظهر الاستفتاء أن الجيش يتمتع بدعم هائل (فقد حاز على ٤٤ في المائة من الأصوات). وقد أدت عوامل عدة إلى انخفاض إمكانية النجاح في الانتقال إلى الديمقراطية، منها حق الرئيس في أن يبقى القائد الأعلى للجيش لثمانية أعوام، والقبول الواسع النطاق بالنظام القانوني المعقد الذي وضعه الجيش لحماية امتيازاته وضمان استقلاله والحفاظ على الإرث الاستبدادي. ولمّا كان من غير الوارد الدخول في مواجهة مع الجيش، كان إجراء التغيير ممكناً فقط من داخل النظام. وفي ظل غياب أي اتفاق حول كيفية كبح انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها، ولتحقيق عودة الجيش إلى الثكنات، اهتم قادة الفترة الانتقالية بإجراء مفاوضات وبناء توافق آراء بشأن القضايا الأساسية كالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة لتحقيق الانتعاش والعدالة الاجتماعية. ولتهيئة مناخ تسوده الثقة بين مختلف شرائح المجتمع الشيلي، أطلق حوار بعيد الأثر شارك فيه عدد من المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الحكومية والعسكرية، والرئيس، والبرلمان، وممثلون عن المجتمع المدني. وقادت السلطات المدنية إعادة تشكيل الفيالق العسكرية وتحديثها، وتأهيلها مهنياً بشكل تدريجي. وشملت هذه العملية أيضاً تخصص المدنيين في الشؤون العسكرية. ومع إصدار قوانين العفو العام، منعت المحاكم من تناول القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي، فشُكلت لجنة للمصالحة وتقصي الحقائق ساهمت في رفع مستوى الوعي حول الجرائم المرتكبة في ظل الحكم الديكتاتوري وركزت على قضية المفقودين خلال تلك الفترة.

مع الوقت، لم تعد الديمقراطية الخيار الأمثل لشيلي إنما خيارها الوحيد

١٣- عوامل كثيرة ساهمت في نجاح الانتقال إلى الديمقراطية في شيلي منها الائتلاف القوي بين المجتمع المدني والمؤسسات السياسية الذي فاز في الاستفتاء الشعبي ووضع رؤية للبلد اعتُمدت خلال سبعة عشر عاماً من النضال. والعامل الثاني التحول الكبير في السياق الثقافي والتاريخي الدولي لتلك الحقبة. ومع انتهاء الحرب الباردة ولّى زمن التدخلات العسكرية. إضافة إلى ذلك، كانت تجربة شيلي السابقة في الحكم الديمقراطي إبان الحقبة

التي سبقت حكم بينوشيه، خاصة خضوع الجيش للسلطة المدنية، ما زالت حية في الذاكرة. ومع ذلك، لم يكن أحد ليتوقع في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية أن يعود الجيش بعد مضي ١٦ عاماً تحت السيطرة المدنية الكاملة، وأن ضباطاً في القوات المسلحة سيحاسبون لانتهاكهم حقوق الإنسان. وكان التأهيل المهني التدريجي للجيش جانباً حاسماً من هذه العملية.

حالة عدم الاستقرار التي قد تعقب القضاء على الطغيان، يمكن أن تكون محركاً للتغيير، وفرصة لتحقيق الديمقراطية وصون كرامة الإنسان

١٤- وختم السيد فالديس كلمته قائلاً إن الانتقال إلى الديمقراطية إنما كان ثمرة الانضباط والمثابرة والصبر وتخصيص الوقت الكافي لتطور العملية السياسية. ولم تعد الديمقراطية الخيار الأفضل لشيلي إنما خيارها الوحيد.

٣- إصلاح جهاز الأمن

١٥- عرضت السيدة فايرا فيكي-فرايبرغا، رئيسة لاتفيا السابقة، تجربة بلدها في الانتقال إلى الديمقراطية وذكرت أن هذه العملية واجهت تحديات خطيرة. فقد ضحت القوى الكبرى بهذا البلد لصالح الأمن العالمي. وثمة قواسم مشتركة بين لاتفيا والبلدان العربية كدعم الأنظمة الديمقراطية للأنظمة الاستبدادية لحماية الاتفاقات الدولية وذلك على حساب الشعوب. وعلى غرار شعوب أوروبا الشرقية، طالب الشعب في البلدان العربية بالديمقراطية وبنظام حكم يكرس سيطرة المواطنين على الجيش والمؤسسات المدنية. وما يطالب به الشعب العربي هو تمكين الأفراد وتوفير الحرية والمساواة في الحقوق بين كل المواطنين.

١٦- وقالت إن التغيير وخاصة التغيير السياسي ممكن في أي وقت. وتميل الأنظمة غير الشرعية إلى الاستقرار، مع طاغية يجلس على قمة هرم من المؤيدين الذين يستخرجون فوائد كبيرة من هذا النظام على حساب المواطنين العاديين. ويؤدي التساهل الدولي مع أنظمة الطغيان دوراً هاماً في إبقاء المستبدين في الحكم، أما الامتيازات التي يمنحها هؤلاء لأتباعهم فهي تؤدي دوراً أكبر. ولكن أيّ نظام استبدادي سيدب فيه الوهن يوماً ما. ولإجراء التغيير لا بد من أن تخضع القوات المسلحة للسيطرة المدنية وأن تُعتبر أداة في تصرف الحكومات المدنية للحفاظ على أمن البلد ووحدة أراضيه.

١٧- وأكدت السيدة فيكي-فرايبرغا أن علاقة الفرد بالله مسألة شخصية تتعلق بإيمان الفرد ولا يحق لأي وسيط أن يفرض سلطته باسم الله. وحرية الدين من الحقوق الأساسية للإنسان، لذا من الضروري فصل الدين عن الدولة في النظام الديمقراطي. وحذرت من الفشل في إحداث هذا الفصل لأن ذلك قد يسبب وقوع نزاع داخلي. وأشارت إلى أن الصراعات والحروب الدينية التي استمرت لقرون في أوروبا قد أثبتت مدى الضرر الذي يمكن أن يسببه عدم فصل الدين عن الدولة. فعلى الديمقراطيات الناشئة تأسيس عقد اجتماعي جديد. وأي رأي يعتبر أن الشعوب والبلدان بحاجة إلى نوع من الديمقراطية الموجهة، إنما هو استخفاف بقدرة الشعوب على الحكم الذاتي. وختمت كلمتها معتبرةً أن الديمقراطية ليست بالضرورة النظام المثالي، ولكنها تبقى حتى اليوم النظام الأفضل ومن الضروري محاولة إرسائها.

عدم فصل الدين عن السلطة السياسية دعوة إلى نشوب الصراعات

المناقشات

١٨- أكد المشاركون أهمية الديمقراطية وأشاروا إلى أنها خيار بغنىً عن التبرير لأنها نظام الحكم المعتمد في الكثير من البلدان العربية. وشددوا على الحاجة إلى تغيير حقيقي لمعالجة المشاكل الكثيرة التي تواجهها البلدان حالياً، وأجمعوا على ضرورة بناء جمهوريات جديدة تقوم على أساس برامج وخطط اقتصادية واجتماعية وسياسية سليمة.

١٩- وفي هذا الصدد، لا بد من أخذ قضيتين أساسيتين بعين الاعتبار. تتمثل الأولى بالفقر وهو مشكلة أساسية في المنطقة تفرض التعاون وتحقيق التنمية على الصعيد الاقتصادي من أجل إنشاء النظام الجديد. لذا، من الضرورة البحث في سبل جديدة للتعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي، واتفق المشاركون على أن للإسكوا دوراً كبيراً تضطلع به للربط بين بلدان المنطقة. وتتمثل القضية الثانية في الصراع العربي الإسرائيلي وما ينتج عنه من ظلم جماعي.

٢٠- وذكر المشاركون أن الأسباب الحقيقية للأزمات القائمة في كل أنحاء العالم تكمن في عدم احترام قيمة الإنسان وحماية المجتمع الدولي للأنظمة الاستبدادية. لذا، لا بد من إعادة تأكيد قيمة الإنسان وتوفير الحماية لحقوقه وضمان احترامها. ومن حق الشعوب إدارة حياتهم ولا بد من أن تقوم الحكومات الجديدة على أسس تكافؤ الفرص من دون تمييز، والمواطنة الكاملة، وسيادة القانون.

٢١- وأشار المشاركون إلى تنوع الخصائص والمؤسسات السياسية والظروف الاجتماعية والبنى التحتية مع اختلاف البلدان. ولكل بلد الحق في التحكم بعملية التحول الخاصة به واختيار النموذج الأفضل لهذا التحول. ولا تنحصر السبل الآيلة إلى الديمقراطية بسبيل واحد، بل هي عديدة وينبغي اختيار السبيل الأمثل على ضوء العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في عملية الانتقال. ولكن في كل الحالات، من المهم تحقيق الفصل بين السلطات العسكرية والسياسية بشكل كامل.

٢٢- وتوافق المشاركون على أن الديمقراطية لن تكون النتيجة الفورية للثورات إنما هي عملية تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب الوحدة في ظل التنوع. والواقع أن التعددية والاختلاف ثروة للمنطقة لا عائقاً أمامها ولا بد من التعامل معهما باعتماد نهج يقوم على التكامل ولا يسمح لأي فئة بإقصاء فئة أخرى. وإذا نجحت البلدان في الاستفادة من التعددية، من الممكن منع حدوث نزاعات داخلية وحماية الديمقراطية. ولإرساء الديمقراطية وضمان استدامتها لا بد من تعزيز القدرات الوطنية لضمان أن تكون الانتخابات شاملة للجميع. وفي هذا الصدد، يُعتبر إشراك المرأة في العملية السياسية ذا أهمية بالغة.

٢٣- ويركز الناشطون في مجال حقوق الإنسان حالياً على أهمية الحفاظ على النتائج الإيجابية للثورات الأخيرة وعلى تلافي خطر عودة النظم الاستبدادية ونشوب النزاعات الداخلية. وكان المواطنون العاديون هم مَن أشعل الثورات وتولى قيادتها بهدف الحفاظ على القيمة الإنسانية. وبالتالي لا يمكن

للثورات أن تحقق النجاح عبر إعادة توزيع السلطة (سواء بوضعها في يد سلطة عسكرية أو مدنية) بل عبر إعادة هيكلة النظام السياسي برمته ليصبح محوره المواطن. وفي هذا السياق، على المجتمع المدني الاضطلاع بدور أساسي في منع عودة الممارسات الاستبدادية، ولا بد من أن تشمل عملية صنع القرار آليات تتيح مشاركة كل الجهات الفاعلة في المجتمع.

٢٤- وأعرب المشاركون عن قلقهم حيال القوى الخارجية التي تسعى إلى التأثير و/أو السيطرة على نتائج الانتقال لضمان تماشيها مع مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية. إلا أنهم أجمعوا على أن الشعب العربي قد كسر حاجز الخوف وأن مطالبته بتحقيق المساواة وحفظ كرامته ستضمن استمرار عملية الانتقال في التوجه نحو الإصلاح الديمقراطي. وتوافقوا أيضاً على أن دور المجتمع المدني يكمن في مساعدة شعوب المنطقة على إرساء الحكم وفقاً لإرادة هذه الشعوب ومن دون أي تدخل خارجي أو معايير مزدوجة. وأكدوا أن تبادل الخبرات المكتسبة وقصص النجاح يساعد البلدان على تحقيق انتقال سلس إلى الديمقراطية.

باء- النمو والعدالة الاجتماعية ودور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية

٢٥- ترأست هذه الجلسة السيدة نويلين هايزر، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقالت إن الثورات العربية حدثت لأن شعوباً شجاعة، والشباب خصوصاً، أرادت التغيير وطمحت إلى بناء مستقبل يحل فيه محل المصالح المترسّخة والحكم الاستبدادي القديم، نظام سياسي واقتصادي جديد يشمل الجميع ويحقق العدالة الاجتماعية ويحفظ كرامة الإنسان. وقد تطلع المتظاهرون إلى تحقيق الإصلاح والانتقال إلى الديمقراطية الكفيلة بالقضاء على عدم المساواة والإذلال، وضمان التوزيع العادل لفوائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من دون أي تمييز بين الطبقات الاجتماعية، أو على أساس النوع الاجتماعي، والإثنية، والدين، وبين سكان الأرياف والمدن. وقد أظهر الاجتماع المشترك بين اللجان الإقليمية تضامن المشاركين مع هذه التطلعات واستعدادهم الحازم للعمل معاً من أجل القضية الإنسانية. وهدف الاجتماع أيضاً إلى تسهيل الحوار وتبادل الخبرات والدروس المكتسبة في عملية تكوين رؤية واضحة لمستقبل يقوم على تحقيق نمو يشمل الجميع، وإيجاد فرص العمل، وتحويل الدول التي تعتمد نظاماً استبدادياً إلى دول توجه إمكاناتها لتحقيق التنمية ويتبلور فيها عقد اجتماعي جديد لمواطنيها. وشددت السيدة هايزر على أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب توطيد التعاون بين بلدان الجنوب، وتعزيز دور القطاع الخاص، ومعالجة قضايا الاقتصاد الكلي ضمن إطار التنمية المستدامة. وأكدت على أهمية الاستفادة من مَواطن القوة التي تتمتع بها البلدان المختلفة، ودعم القيم التي شكلت جوهر هذه الثورات.

ينبغي ألا يكون الاستقرار والأمن والنمو الاقتصادي على حساب الديمقراطية والتعددية وتنوع الآراء

العروض

١- التحديات التي يمثلها النمو الشامل للجميع والعدالة الاجتماعية في عمليات الانتقال إلى الديمقراطية

٢٦- قدم السيد زياد بهاء الدين شحاتة، وهو نائب في مجلس الشعب المصري المنتخب مؤخراً، عرضاً شدد فيه على أهمية التنمية والنمو الشاملين للجميع كمسار للانتقال الديمقراطي. وأشار إلى أهمية النمو الشامل خاصة في ضوء الدروس المستقاة من ضعف النتائج التي أدت إليها السياسات التي هدفت إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع من دون أن تأخذ في عين الاعتبار انعكاساته على البيئة والإنصاف الاجتماعي والحرية. أما النمو الشامل فيمكن تحقيقه إذا استندت التنمية الاقتصادية إلى المفاهيم السبعة التالية: (أ) تحقيق التنمية المستدامة والمستمرة لحماية المجتمع من تداعيات أي انكماش أو صدمة اقتصادية مفاجئة، مع التأكيد للأفراد أن التوجهات معروفة والأهداف محددة بالرغم من أن الطريق قد يبدو طويلاً. واعتبر السيد بهاء الدين شحاتة أن هذا النهج ينطوي على تحول جذري في طريقة التفكير وشدد على أهمية ضمان الاستمرارية والثبات بدلاً من التركيز على تحقيق معدلات نمو عالية قد لا تتكرر بسهولة؛ (ب) إيجاد رابط بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لضمان التوزيع العادل للموارد وحماية الفئات الضعيفة؛ (ج) تعديل القوانين والسياسات لمكافحة الفساد، فمحاكمة المسؤولين الفاسدين لا تكفي إذا كانت القوانين والإجراءات بحد ذاتها تشجع على الفساد، وبالتالي لا يمكن حماية الأجيال المقبلة من الوقوع مجدداً في الممارسات الفاسدة إلا بتعديل هذه القوانين؛ (د) شمول الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية والتمسك بحق الأجيال القادمة في التمتع بها؛ (هـ) التنمية يمكن تحقيقها فقط في إطار من الديمقراطية الحقيقية. فخيار الاستقرار والأمن والنمو الاقتصادي ينبغي أن لا يكون على حساب الديمقراطية والتعددية وتنوع الآراء، حتى ولو كان ذلك بصورة مؤقتة أو لمواجهة بعض الظروف المعاكسة والشواغل العامة. والديمقراطية لا يمكن أن تكون رهناً بالاستقرار والنمو الاقتصادي، فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساواة بين كل المواطنين. ولو حققت التنمية مصلحة شريحة معينة من السكان على حساب الشرائح الأخرى، لأصبحت في نهاية المطاف عائقاً يحول دون تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ (و) اعتماد إطار قانوني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية يمنع عودة النظام القديم ويضمن استفادة كل السكان من التنمية. وسيتطلب ذلك وضع قوانين جديدة واحترامها وفرضها؛ (ز) إجماع المجتمع بما فيه كل الأحزاب السياسية على دعم التنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد أكد السيد بهاء الدين شحاتة أنه لا يمكن لأي حزب، حتى ولو كان يتمتع بالأغلبية، أن يفرض على البلد رؤيته للتنمية لأن التنمية الشاملة تتطلب دعماً من جميع الأطراف.

٢٧- وأشار إلى أن التحدي الحقيقي يكمن في تحديد الوقت والجهود والتضحيات التي يتطلبها الانتقال إلى الديمقراطية. واقترح عدداً من الخطوات اللازمة لضمان نجاح هذا الانتقال. أولاً، على البلدان اعتماد سياسات فورية وعملية

تخلق فرص عمل للشباب، مثلاً من خلال التركيز على القطاعات الرئيسية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والزراعة، والسياحة، وغيرها. ثانياً، على البلدان تغيير سياساتها الضريبية. فالضرائب التصاعدية والتي يعتبرها الشعب منصفة هي التي تضمن تنمية مستدامة. وينبغي أن يكون الشعب مقتنعاً بأن نظام الضرائب يهدف إلى تحقيق مصالحه البعيدة المدى، وهو أمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكانيات ومهنية الهيئات العامة المسؤولة عن تحصيل الضرائب. ولا بد من رفع مستوى الوعي بين السكان حول الضرائب. واقترح إعداد سياسات جديدة لمراقبة الإنفاق العام وزيادة شفافية الخزينة، واستثمار عائدات الضرائب لتمويل الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

ليس الهدف الأساسي زيادة عدد النساء الناشطات اقتصادياً وسياسياً، إنما توفير الفرص للمرأة وحمايتها من جميع أشكال التمييز وإساءة المعاملة

٢٨- وأشار السيد بهاء الدين شحاتة إلى أن الخطوة الثالثة تتمثل في ضرورة وقف هدر الموارد والإعانات المباشرة المقدمة إلى الفئات المحتاجة. وفي هذا الصدد، أشار إلى نجاح "التحويلات النقدية المشروطة" التي اعتمدت في أمريكا الجنوبية ويمكن تطبيقها في المنطقة العربية. أما الخطوة الرابعة في تحقيق انتقال ناجح فتتمثل في تعزيز دور الدولة كمنظم يقوم بالرقابة ويوفر الخدمات الأساسية والبنية التحتية اللازمة لكل المواطنين، والتركيز على الأنشطة الاقتصادية ذات الأهداف الاستراتيجية. وأخيراً، ينبغي أن تعمل البلدان على تهيئة البيئة المؤاتية والإطار القانوني لدعم مشاركة المرأة في العمليات الاقتصادية والسياسية وتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وفي الوقت ذاته تحقيق العدالة الاجتماعية. وليس الهدف الأساسي زيادة عدد النساء الناشطات اقتصادياً وسياسياً، إنما توفير الفرص للمرأة وحمايتها من جميع أشكال التمييز وإساءة المعاملة.

٢- دور الدولة في التوفيق بين النمو والعدالة الاجتماعية

٢٩- استهل السيد إدواردو سوبليسي، العضو في مجلس الشيوخ البرازيلي، بالاستشهاد بأقوال الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، أمارتيا سن، الذي قدم الكثير من الأمثلة التي تبين دور الديمقراطية وحرية التعبير والصحافة في تهيئة المجتمعات لمعالجة المشاكل التي تعانيها كالمجاعات الخطيرة. وأكد السيد سوبليسي، نقلاً عن السيد أمارتيا سن، أن تاريخ الشرق الأوسط حافل بتجارب المناقشات العامة والسياسات القائمة على المشاركة التي جرى التوصل إليها عبر الحوار. وقد انطلق أمارتيا سن من نظرية "العدالة كإنصاف" التي بلورها جون راولز في مؤلفه "نظرية العدالة"، حيث حدد مبدأين للعدالة: (أ) يتمتع كل شخص بحق متساو في الحرية الأساسية إلى أبعد حدود بما يتفق مع حرية مماثلة يتمتع بها الآخرون؛ (ب) ينبغي معالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بما يحقق (١) أكبر استفادة لأفراد المجتمع الأكثر حرماناً، و(٢) تكافؤ الفرص بين كل الأشخاص في الحصول على الوظائف والمراكز.

٣٠- وقد دفعت المبادئ التي وضعها أمارتيا سن كلاً من سوبليسي وأنطونيو ماريا دا سيلفيرا، إلى اقتراح نظام ضمان الحد الأدنى للدخل. فقد وافق مجلس الشيوخ الفدرالي على هذا الاقتراح في عام ١٩٩١ مما أثار جدلاً

لماذا لا يُمنح الجميع، أغنياء وفقراء، حق الاستفادة من ثروات البلد، مثلما يحق للجميع الحصول على الجنسية البرازيلية؟

حوله في البرازيل فقُدمت مقترحات بإجراء تعديلات عليه تتمثل في منح الأسر المحتاجة الحد الأدنى للدخل شرط أن يرتاد الأطفال فيها المدرسة بشكل منتظم. فالدخل الإضافي يضمن عدم اضطرار الأطفال إلى العمل لمساعدة أسرهم على البقاء. ووافق مجلس النواب الوطني على قانون يسمح للحكومة الفدرالية بتغطية ٥٠ في المائة من التكاليف التي تتكبدها البلديات في تنفيذ نظام الحد الأدنى للدخل المرتبط بمعايير اجتماعية وتربوية. ونُفذت أيضاً برامج مختلفة تقوم على المبادئ المذكورة آنفاً. وفي عام ٢٠٠١، وافقت الحكومة الفدرالية على تمويل كامل نفقات البلديات في البرازيل للبدء بتنفيذ برنامج الحد الأدنى للدخل المرتبط بالفرص التعليمية، ونفذت أيضاً برامج أخرى. في عام ٢٠٠٣، قررت الحكومة توحيد هذه البرامج ضمن برنامج تقديم المنح إلى الأسر "Bolsa Familia". وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بلغ عدد المسجلين في البرنامج أكثر من ٥٠ مليون برازيلي، وقد ساهمت تقديمات البرنامج في الحد من الفقر المدقع وعدم المساواة في البرازيل.

٣١- وأقر السيد سوبليسي أنه بالرغم من التقدم المحرز، لا يزال مستوى عدم المساواة في البرازيل من أعلى المستويات في العالم، إذ يحصل السكان الأكثر فقراً الذين تبلغ نسبتهم ٤٠ في المائة على ١٠ في المائة من الدخل القومي، في حين يحصل السكان الأكثر ثراءً الذين تبلغ نسبتهم ١٠ في المائة على أكثر من ٤٠ في المائة من الدخل القومي. وقال إن البرازيل بحاجة إلى اعتماد نظام الحد الأدنى غير المشروط للدخل للمضي قدماً في الحد من الفقر المدقع بطريقة مباشرة وأكثر فعالية، وتحقيق المساواة الحقيقية وضمان حريات أوسع للجميع. وفي عام ٢٠٠٤، وافقت الحكومة على التنفيذ التدريجي لنظام الحد الأدنى غير المشروط للدخل للأفراد الأكثر احتياجاً. وذات يوم، سيحصل كل سكان البرازيل، بمن فيهم الأجانب المقيمون فيها لمدة خمس سنوات أو أكثر، على الحق في الحد الأدنى للدخل.

٣٢- وأوضح ضرورة أن يبلغ الحد الأدنى للدخل أقصى قيمة ممكنة ليتمكن كل فرد من تلبية احتياجاته المعيشية، وأن يحصل عليه كل السكان في أي مجتمع أو منطقة أو ولاية أو مقاطعة، من دون أي تمييز بسبب الأصل أو العرق أو الجنس أو العمر أو الوضع المدني أو الاجتماعي أو الاقتصادي. وذكر أن معظم الآراء المعترضة على الحد الأدنى للدخل، ترتبط بخشية أن يشجع على الخمول، ولكنه تساءل لماذا لا يُمنح الجميع، أغنياء وفقراء، حق الاستفادة من ثروات البلد، مثلما يحق للجميع الحصول على الجنسية البرازيلية؟

٣٣- واقترح السيد سوبليسي أن يبدأ تطبيق نظام الحد الأدنى للدخل على صعيد المجتمعات والمناطق. وليكون الحد الأدنى للدخل مجدياً على مستوى البلد، لا بد من تخصيص الكثير من الموارد التي جمعت من خلال إنشاء صندوق المواطنين الذي يحصل على ٥٠ في المائة من الموارد التي تجنى عبر إصدار تراخيص أو منح امتيازات تسمح باستغلال الموارد الطبيعية؛ و٥٠ في المائة من العائدات التي تجنى عبر تأجير عقارات للحكومة الفدرالية؛ و٥٠ في المائة من العائدات التي تجنى من الخدمات والأشغال العامة

الأحداث التي تجري في المنطقة العربية هي أول ثورات تنقل عبر شاشات التلفزيون التي تركز على أحداث دون أخرى

وموارد أخرى. والعائدات التي يحققها استثمار موارد الصندوق ستُستخدم لدفع الحد الأدنى للدخل لكل المقيمين في البرازيل.

٣٤- وختم السيد سوبليسي عرضه باقتراح مخطط تمويل بديل يدعو إلى اعتماد مخطط بيئي ذكي يتضمن بعض الحوافز، ويدعو إلى فرض ضرائب على الانبعاثات العالمية تُحمِّل السكان كلفة الضرر الناجم عن انبعاثات الكربون التي تسببوا بها، وتوزع على السكان الأموال التي تُجنى على شكل عائدات للطاقة. ويطبق مخطط مماثل في ولاية ألاسكا الأمريكية حيث تُدفع لكل مواطن حصة سنوية من كل العائدات. ويهدف هذا المخطط إلى ربط ثروات المجتمع أو البلاد بصندوق يوفر الحد الأدنى للدخل للجميع.

٣- دور وسائل الإعلام في الانتقال إلى الديمقراطية

٣٥- أشار السيد إبراهيم هلال، مدير الأخبار ورئيس التحرير السابق في شبكة الجزيرة، إلى ضرورة استخدام مصطلحات دقيقة لوصف الأحداث الأخيرة التي شهدها بعض البلدان العربية، موضحاً أن "الانتفاضة" تختلف عن "الثورة" وأنه يفضل استخدام المصطلح الثاني. واعتبر أنه من غير الممكن مقارنة التجربة العربية بتجارب بلدان أخرى على غرار لاتفيا وشيلي اللتين تقعان في مناطق أخرى من العالم، لأن الأحداث التي تجري في المنطقة العربية تنقل على شاشات التلفزيون التي تبث بعض الأحداث ذات الصلة ولا تبث أحداثاً أخرى. وتختلف الثورات العربية عن الثورات الأخرى أيضاً بسبب غياب القوى الكبرى التي تحرك الأحداث. وأكد أن التحركات المطالبة بالتغيير في المنطقة العربية لم تكن بقيادة أحد، وهي غير مستوحاة من أي دين أو إيديولوجية. وهذا نمط جديد من الثورات لا سابق له وشهد معه العالم بأسره لحظات تاريخية. وأشار إلى أن الأفراد كانوا على علم بأن الخطوات التي يقومون بها يجري تسجيلها وربما أثر ذلك على تحركاتهم. وأكد أن التغطية الإعلامية لبعض الأحداث كاعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وحربي العراق وأفغانستان كانت محدودة ولم تنقل سوى جزءاً من الأحداث الكاملة التي وقعت. والزمن وحده كفيل بتبيان ما إذا كانت وسائل الإعلام تنقل الواقع بصورته كاملة أم لا.

٣٦- وفرّق السيد هلال بين وسائل الإعلام النظامية أو الرسمية ووسائل الإعلام الخاصة. فقد كان دور وسائل الإعلام النظامية أو الرسمية محدوداً لأنها تابعة للنظام الحاكم، أما وسائل الإعلام الخاصة فقد تأثرت بالاتجاهات السائدة والثقافة التقليدية داخل المؤسسة، والمنافسة مع وسائل الإعلام الأخرى، والضغوطات التي يمارسها صاحب الشبكة الإعلامية. وذكر السيد هلال أن وسائل الإعلام الثلاثة الرئيسية في المنطقة، أي الجزيرة والعربية وبي بي سي العربية قد غيرت سياسات الحكومات التي تدعمها. فلا بد لأي دولة تدعم وسيلة إعلام كبرى، أن تسمح لها بالحفاظ على موضوعيتها التي لو غابت فقدت الوسيلة الإعلامية أهميتها وربما أجبرت على الخروج من السوق. وخلال الثورات العربية، يؤدي أي تأخر في تغطية الأحداث، أو في نقل آخر الأخبار أو في وصول مراسل الأخبار إلى موقع الحدث، إلى خسارة الشبكة الإعلامية أهميتها وهبوط نسبة مشاهدتها بشكل خطير. وقد

ولدت الحاجة إلى توفير تغطية سريعة وموضوعية ضغوطات لا يستهان بها على الكوادر المهنية وأثرت على البلدان صاحبة الشبكات.

تتنافس وسائل الإعلام في تغطية الأخبار السيئة ونشرها، وأصبح الجمهور أسير "الأخبار العاجلة" أكثر فأكثر

٣٧- واعتبر السيد هلال أن دور الإعلام هو تغطية الواقع ونشر الحقائق. وربما ساهم تواجد التغطية الإعلامية أيضاً في حماية المتظاهرين من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وشدد على أن الثورات العربية كانت مستقلة وتتمتع بوعي ذاتي، لأنها لم ترتبط بزعيم يقود مسيرتها ولا بوسيلة إعلام تحشد لها الجماهير. واقتصر دور مواقع التواصل الاجتماعي كفايس بوك وتويتر على التواصل بين مستخدميها. ولم يكن لوسائل الإعلام سوى تأثير محدود على مسار الثورات، إذ لم تستطع رصد ما كان يحدث فعلياً في الشارع أو بثه. وبالرغم من أن التأثير الأكبر على نتائج الاستفتاء حول الدستور المصري كان للإسلاميين، لم تنقل الوسائل والشبكات الإعلامية هذا الجانب من الأحداث عند ظهوره.

٣٨- وشدد السيد هلال على المنافسة بين وسائل الإعلام في مجال تغطية الأخبار السيئة ونشرها، وأشار إلى أن الجمهور قد أصبح أسير "الأخبار العاجلة"، وهو اتجاه نجم عن المنافسة بين الشبكات الإعلامية الرئيسية. وقد حوّلت المنافسة السلبية مركز اهتمام وسائل الإعلام التي باتت تسارع إلى نقل الأخبار السيئة بدلاً من التركيز على نشر الوعي وتزويد الجمهور بالمعلومات.

٤- دور العوامل الخارجية في عملية الانتقال إلى الديمقراطية

السبيل الرئيسي لضمان نجاح الربيع العربي تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. نرفض أن يتم إخراجنا من السياق أو عزلنا. إن جانباً كبيراً من عدم مصداقية الأنظمة السابقة يعود إلى يأسها وعجزها إزاء تحقيق العدالة للفلسطينيين، بالإضافة إلى تآمر بعضها مع السلطات الإسرائيلية

٣٩- اعتبرت السيدة حنان عشراوي، العضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي المجلس الوطني الفلسطيني، أن الأحداث العربية الأخيرة لم تكن أحداثاً معزولة، بل تأثرت بجهات فاعلة وعوامل رئيسية لها دور في رسم مستقبل هذه المنطقة. ومن هذه العوامل مواقع التواصل الاجتماعي التي كانت مجالاً للتفاعل وتعبئة الجمهور للمقاومة الشعبية. وأشارت إلى أن القوى الخارجية تؤدي دائماً دوراً تحويلياً لا يكون سلبياً أو إيجابياً بالكامل. فهذه القوى يمكنها إثارة بعض الحالات أو رسم شكلها أو تغييرها، ويمكنها أيضاً تقويض أسس أي تغيير بنّاء. وأضافت أن المخططات المخفية والمصالح الخاصة والتدخلات العسكرية للقوى الخارجية كلها ضارة، أما قوى الأفكار والتاريخ والتنمية وحقوق الإنسان فتؤدي دوراً إيجابياً في هذا المجال.

٤٠- وأوضحت السيدة عشراوي أن الثورات العربية جاءت لتدحض الكثير من الأساطير التي اختلقتها الأنظمة الاستبدادية لتجنب المساءلة، ومنها أن حقوق الإنسان مرتبطة بالثقافة أو أنها تتعارض مع التقاليد و/أو الدين في بلدان المنطقة. أساطير أخرى تعتبر أن الشعوب العربية غير مهيأة بعد للانتقال إلى الديمقراطية وأنها ميالة وراثياً إلى العنف، وهي كلها حجج تستخدمها إسرائيل لتحافظ على سيطرتها على الفلسطينيين، وتهيمن على المنطقة. وتتوفر صكوك دولية لحماية حقوق الإنسان وصون أمنه، وهي تولي اهتماماً أكبر للفرد لا للسيادة. ويجب تحديد فائدة التدخلات الخارجية من خلال الغايات والأهداف النهائية لها. وقد رفض المشاركون في الثورات أي

تدخلات خارجية تحمل طابع الاستعمار أو ما بعد الاستعمار وتعيد توصيف تحركاتهم أو تخفف منها. وفي المقابل، رحب الكثيرون بتقديم الحماية والدعم لبناء المؤسسات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

يؤدي توسيع نطاق السيادة إلى توسيع نطاق السيطرة ويسمح بالتدخل باسم الفئات المحرومة والضعيفة

٤١- ويتداخل في القضية الفلسطينية الكثير من العوامل. فالبلد بأسره محتل، وسكانه يعانون التهجير، وتجري محاولات كثيرة لاستبدال هذا الشعب بشعب آخر. وإحدى السبل الأساسية لضمان نجاح الربيع العربي تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. والقانون الدولي هو من يرعى هذه العدالة والمجتمع الدولي هو من يصونها، والمطلوب اليوم هذا النوع من التدخل ليس إلا. ومن شأن سيادة القانون عالمياً أن تضمن تكافؤ الفرص، إذا بدأ العالم ينظر إلى المنطقة من منظور لا يقتصر على تحقيق المصالح الإسرائيلية. وعلى الفاعلين الدوليين وقف تطبيق معايير مزدوجة على الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي هذا السياق، يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية المساعدة في بناء المؤسسات المطلوبة لضمان تكافؤ الفرص وتوفير اللازم للمبادرات المحلية والهياكل القانونية الهادفة إلى إزاحة الأنظمة غير المنصفة.

٤٢- وختمت السيدة عشراوي كلمتها داعية إلى التغيير على أرض الواقع. واعتبرت أنه من الممكن التعامل مع التنوع والتعددية باتخاذ إجراءات شاملة للجميع، تحفز السكان على اختلاف مشاربهم. ومن الضروري أن تعمل الأحزاب السياسية الجديدة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لملء الفراغ الذي خلفه سقوط الأنظمة القديمة. ولا بد من ضمان حصول المرأة والشباب على الدعم اللازم من أجل منع استبدال الأنظمة الاستبدادية بأنظمة مطلقة ومنغلقة.

المناقشات

٤٣- استهل المشاركون المناقشات بتعريف "الثورة المضادة" باعتبارها قوى تقوّض مبادئ الثورة، قد تلجأ إليها بعض الأنظمة لحماية نفسها. واتفق المشاركون على أن الخارطة السياسية في المنطقة تُرسم من جديد.

٤٤- وأكد المشاركون أهمية العدالة الاجتماعية وضرورة التجاوب مع تطلعات المواطنين الاقتصادية.

٤٥- وشددوا على أهمية الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام قبل وقوع الأحداث الهامة، وخلال حصولها وبعد انتهائها. وعلى وسائل الإعلام أن تركز على نقل شواغل المواطنين العرب ومطالبهم إلى العالم.

٤٦- وأكد المشاركون من جديد أهمية حفاظ المجتمع الدولي على حياده. فقد تؤدي هشاشة المرحلة الانتقالية إلى الانقياد للتدخل الخارجي ولقوى مضادة تهدف إلى كبح عمليات التحول إلى الديمقراطية وتشويه أغراضها. وأعربوا عن مخاوفهم من أن تؤدي الديمقراطية إلى تذويب حقوق الأقليات.

٤٧- وأجمعوا على أهمية الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية والتركيز على التوازن في تجميع الثروات وإعادة توزيعها. واعتبر البعض أن الوضع الراهن قد يقود إلى واقع جديد حيث تسمح الديمقراطية الحقيقية بتحقيق الاستدامة في

قالت نساء في ميدان التحرير: شاركنا في الاحتجاجات جنباً إلى جنب مع الرجال، وتعرضنا للمخاطر نفسها. واليوم إذ نطالب بدورنا في العمل السياسي يأتينا الرد أن الوقت الآن ليس للمرأة بل للديمقراطية

استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة والقضاء على الفقر، وضمان الاستدامة للتنمية، وتحقيق النمو الشامل للجميع. ولا بد أن تنص الدساتير الوطنية على ضمان كفاءة استخدام الموارد الطبيعية لتمويل التنمية في البلدان العربية. ودعا المجتمعون إلى تقديم اقتراحات للتخفيف من أعباء الدين في المنطقة.

٤٨- وينبغي أن تركز السياسات على الاستثمار في مشاريع عبر وطنية في مجالات الكهرباء والمياه والنقل وغيرها من القطاعات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة. ولا بد من التشجيع على إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة لما تولده من فرص عمل، وإطلاق مبادرات إصلاحية تركز على تحسين إدارة القطاع العام، وتحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، وتلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستويات المعيشة.

٤٩- وعلى المستوى السياسي، يجري النظر في المفاهيم ومناقشتها، بما فيها بناء المؤسسات وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

الموضوع الثاني - درء النزاع الداخلي والعودة إلى الاستبداد

جيم- من الشارع إلى الساحة السياسية

٥٠- ترأست الجلسة السيدة ميشيل باشليه، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والرئيسة السابقة لشيلي. ووصفت السيدة باشليه عملية الانتقال إلى الديمقراطية بأنها فرصة فريدة للمنطقة العربية أياً كانت نتائجها. وأشارت إلى أنه بالإضافة إلى الفروقات التاريخية والسياسية والثقافية بين الثورات العربية والمراحل الانتقالية التي شهدتها بلدان أخرى، فإن السياق العالمي مختلف تماماً وكذلك طرق التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وأهمية المؤسسات السياسية التقليدية والمؤسسات المجتمعية، بما فيها الأحزاب والاتحادات وغيرها. ولكن، كما البلدان الأخرى التي شهدت مراحل انتقالية، على البلدان العربية أن تختار وتصمم أدوات العدالة الانتقالية القادرة على التصدي للأعمال الوحشية والمظالم التي ارتكبت في الماضي من دون أن تسبب المزيد من الشرخ في النسيج الاجتماعي في البلد. وبالرغم من أن الكثير من العوامل المتعلقة بهذه العملية لا تزال غير معروفة، هناك الكثير من العوامل المعروفة كالمطالبة بالحرية والديمقراطية والإنصاف والعدالة وبعقد اجتماعي جديد، التي ينادي بها بشكل خاص الشباب والنساء الذين كانوا رواد هذه الثورات. وختمت السيدة باشليه ملاحظاتها التمهيدية بالتشديد على أهمية المشاركة لضمان بناء مؤسسات قوية. فمَن قادوا حركات الاحتجاج هم بحاجة إلى معرفة كيف يحولون الدور الذي قاموا به في الثورات إلى مشاركة فعالة في الحياة السياسية ومنافسة الأحزاب السياسية القائمة. وهذا أمر ضروري في المرحلة الانتقالية لأن الكثير من المشاركين في الثورات، ولا سيما النساء، يتم استبعادهم من المشاركة في عملية الانتقال السياسي.

العروض

الحكم الرشيد هو العدالة العليا ويهدف إلى وضع ممتلكات البلد وثرواته بمتناول شعبه بطريقة منصفة وشفافة

١- تحوّل التحركات الشعبية إلى أحزاب سياسية

٥١- في عرض قدمه السيد بافول ديميس، الزميل عبر الأطلسي في صندوق مارشال الألماني في الولايات المتحدة، والمستشار السياسي السابق لرئيس سلوفاكيا، ووزير العلاقات الخارجية السابق، أشار إلى أنه بالرغم من القواسم المشتركة تبقى كل عملية انتقال مختلفة عن الأخرى ولا يمكن الاستهانة بالخصائص الثقافية وآثارها. وتتخذ عملية التحول من تحركات شعبية إلى أحزاب سياسية أشكالاً كثيرة لا يمكن تحديدها إلا على ضوء تاريخ البلد وثقافته ومجتمعه. ونادراً ما تتمكن الجهات الاجتماعية الفاعلة التي تحدث التغيير من المشاركة في الحكومات الانتقالية والتأثير في صنع القرار. وفي الغالب، تجري الجهات التي كانت في الحكم قبل عملية الانتقال تغييرات شكلية وتستمر في الحكم وتوطد سلطتها. وفي معظم الأحيان، لا يملك القادمون الجدد الموارد المالية ولا الخبرة اللازمة لمنافسة هؤلاء. وأشار السيد ديميس إلى عدد من الدروس المستقاة من عمليات انتقال في بلدان أخرى كالحاجة إلى إطلاق مبادرات لبناء القدرات في مجال التنظيم السياسي وجمع الأموال والتواصل. وقال إن دور المجتمع الدولي يزداد أهمية لأن الشعوب اليوم تهتم أكثر بالمساعدة التي يقدمها. واقترح إقامة قنوات تبادل واتصال إضافية لأنها قد تساعد على إنجاح عمليات الانتقال إلى الديمقراطية.

٢- كبح القوى المناهضة للثورة

٥٢- عرض السيد علي ولد محمد فال رئيس موريتانيا السابق، الصفات الرئيسية للسلطات التي لا تؤدي وظيفتها في البلدان العربية. فمنذ نيل الاستقلال والسلطات الاستبدادية تحتكر التمثيل السياسي والاجتماعي، والمجتمعات والمؤسسات المدنية تخضع للهياكل السياسية العسكرية، أما الحكم الديمقراطي والمشاركة السياسية للمواطنين فغائبان. وبرأيه أن هذه العوامل قد أدت إلى الحد من الحريات الفردية والجماعية، وتسببت بانتشار الفساد، وارتفاع البطالة، وتفاقم الفقر، وزيادة الحاجة إلى الديمقراطية الحقيقية. وقد اجتمعت كل هذه العوامل لتتمخض عن الربيع العربي. ولمنع نشوء أي قوة مناهضة للثورة، كان على الحكومات الجديدة إنشاء هياكل سياسية واجتماعية واقتصادية تضمن تحقيق أهداف الثورات العربية.

لبناء الثقة بين المواطنين والدولة في موريتانيا وتحقيق توافق وطني حول التحديات الرئيسية المطروحة ووضع جدول زمني دقيق لمعالجتها، خُصصت أيام وطنية للمشاورات التقت فيها كل الأحزاب السياسية، وممثلو المجتمع المدني، ومؤسسات الدولة

٥٣- واستشهد بتجربة موريتانيا (٢٠٠٥-٢٠٠٧) ليشدد على الدور الذي اضطلعت بها حكومة المرحلة الانتقالية في بناء الثقة بين مختلف الفاعلين السياسيين وضمان مشاركة الشعب الموريتاني في العملية الانتقالية. وهدفت هذه العملية إلى بناء مؤسسات ديمقراطية ذات مصداقية منبثقة عن انتخابات حرة وشفافة، وإصلاح النظام القضائي لضمان استقلاليته، وضمان الحريات الفردية والجماعية وحقوق المواطنة الأساسية، وتعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة الشؤون العامة. وقد خُصصت أيام وطنية للمشاورات التقت فيها كل الأحزاب السياسية، وممثلو المجتمع المدني بما فيه المنظمات غير

بناء ثقافة الديمقراطية التي تلتزم بها الشعوب كمواطنين لا كأفراد، يتطلب وقتاً طويلاً. وإذا كان الطغيان يسود مجتمعاً معيناً سواء على الصعيد العائلي أم في الحكم الوطني، يستغرق نشر ثقافة المشاركة عقوداً من الزمن

الحكومية والاتحادات، ومؤسسات الدولة للمشاركة في العملية. وهدفت هذه المشاورات إلى تحقيق توافق وطني حول المشاكل التي يواجهها البلد ووضع جدول زمني دقيق للأنشطة المتعلقة بمعالجة هذه المشاكل وتحديد الأولويات ذات الصلة. ولبناء الثقة بين المواطنين والدولة، اتخذ عدد من القرارات الأساسية. أولاً، أُعد جدول زمني واضح ودقيق للانتخابات، في دلالة على أن الحكومة الانتقالية لم تشكل لكي تبقى في الحكم. ثانياً، صدر عفو عام عن كل الأسرى والمنفيين السياسيين سمح لهم بالعودة إلى بلدهم والمشاركة في إعادة هيكلته. ثالثاً، ولمنع حدوث أي تضارب في المصالح، أُعلن أن الأفراد الذين شاركوا في الحكومة الانتقالية لا يحق لهم الترشح للانتخابات. رابعاً، سُمح لكل الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات حتى ولو لم يكن معترفاً بها سابقاً. خامساً، شُكلت لجنة انتخابية مستقلة بتفويض كامل وجرى اختيار أعضائها بإجماع وطني. سادساً، شُكلت لجان أخرى ضمت ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة: لجنة عليا للإعلام تضمن ظهور كل المرشحين بالتساوي عبر وسائل الإعلام الرسمية؛ ولجنة لحقوق الإنسان؛ ولجنة للإشراف على الموارد الطبيعية للدولة أي النفط. أخيراً، أجري استفتاء دستوري أسفر عن تخفيض مدة ولاية الرئيس وصدر قانون يفرض تمثيل المرأة بنسبة ٢٠ في المائة كحد أدنى في المناصب المنتخبة. وقد فاق تمثيل المرأة في نتائج الانتخابات الأولى هذه الحصة، إذ حازت المرأة على ٢٣ في المائة من مقاعد الجمعية الوطنية، و٣٣ في المائة من المجالس البلدية. واتُخذت إجراءات إضافية لتحسين إدارة الشؤون العامة، خاصة زيادة أجور موظفي الدولة بنسبة ١٠٠ في المائة لمكافحة الفقر والفساد.

٥٤- وختم السيد فال محللاً دور القوى الخارجية في هذه العملية، وأشار إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة، وبسبب العزلة الإقليمية لموريتانيا، لم يتوفر سوى القليل من الدعم الدولي لهذه الإصلاحات وشهد البلد انقلاباً قبل أن تترسخ الإصلاحات.

٣- المشاركة السياسية وإصلاح النظام الانتخابي

٥٥- قدم السيد فيدار هيلجسن، الأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، عرضاً أوضح فيه أن كل عملية انتقال إلى الديمقراطية كانت فريدة وقدمت دروساً قيمة للبلدان الأخرى التي تمر بتحولات سياسية. واستشهد بالعملية الانتخابية التي جرت في تونس، التي وإن لم تخل من العيوب قد حققت نجاحاً ملحوظاً وكانت تشاركية وشاملة أكثر من الانتخابات التي أجريت في بلدان أخرى في المنطقة. وكان نظام النسبية الذي اعتُمد ملائماً لاحتياجات البلد وأدى إلى انتخاب مجلس واسع التمثيل ضَمن مشاركة النساء من خلال نظام الحصص. وأعلن أن استقلالية هيئة إدارة الانتخابات كانت بغاية الأهمية لضمان نزاهة الانتخابات. وهذا العامل مشترك مع مصر حيث يمكن اعتبار السلطة القضائية مستقلة. وكانت نسبة المقترعين أعلى بكثير في تونس ومصر منها في المغرب مثلاً حيث لا تزال وزارة الداخلية هي الجهة التي تدير الانتخابات.

٥٦- وشدد السيد هيلجسن على أن تحقيق الديمقراطية المستدامة عملية طويلة الأجل تتطلب ضمان نزاهة العملية الانتخابية بكاملها من انتخابات إلى أخرى، وتكافؤ الفرص بين المرشحين، وأمن المقترعين والمرشحين، وحرية الإعلام، والشفافية في تمويل الحملات، واللجوء إلى آليات مستقلة للاستئناف. وعرض أمثلة من بلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية حيث تزعزعت أسس المساواة السياسية بين المواطنين بسبب تمويل الحملات الانتخابية، وتأثير الجريمة وغيرها. وأشار إلى أن الانتخابات والمشاركة ترتبط بالمجتمعات التي تجري فيها. وفي المجالات التي تتعارض فيها التقاليد الثقافية مع المبادئ المتعلقة بنزاهة الانتخابات، لا بد من تعميم التربية المدنية، ونشر الوعي، وإجراء إصلاحات تشريعية. وشدد أيضاً على أن الأحزاب السياسية هي أدوات تمثيل رئيسية ولكن لا بد من إعادة تشكيلها بما يفعّل المشاركة الحقيقية بدلاً من تعزيز قوة النخبة في الأحزاب. واعتبر أخيراً أن للمجتمع الدولي دوراً في دعم إصلاح النظام الانتخابي وتعزيز المشاركة، على أن لا ينحصر بمجرد إيجاد حلول تقنية بل أن يطال العمليات السياسية الأساسية. ولن يفضي الدعم في مجال الديمقراطية إلى أي نتيجة ما لم يقدم عبر نهج متماسك للأمن الخارجي والتنمية الاقتصادية. وليتمكن الفاعلون الدوليون من أداء دور حقيقي في دعم الديمقراطية، عليهم اعتماد نهج النديّة وبناء روح الشراكة الحقيقية ودحض نهج المانح والمستفيد.

المناقشات

٥٧- شدد المشاركون على الحاجة إلى إصلاحات دستورية تحمي حقوق الجهات المعارضة في الديمقراطيات العربية. وأشاروا إلى أن التقارير ركزت عموماً على الدوافع التي أدت إلى الثورات لا على التحديات التي تطرحها. وحتى في تونس التي اعتُبرت انتخاباتها ناجحة، تظهر عقبات جديدة تعود إلى تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي. الشعب بحاجة إلى الحماية من هيمنة الحزب الواحد، وفي الوقت نفسه من المهم الحفاظ على الاستقرار السياسي لضمان استمرار النهوض الاجتماعي والاقتصادي. ولا بد من دعم قدرات الأفراد للمشاركة في البرلمانات والمجتمع المدني وتمكين المرأة من اكتساب مهارات القيادة لتعزيز مشاركتها في إعادة الإعمار والحكم.

دال- التلاحم الاجتماعي، العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان

٥٨- ترأس الجلسة السيد عبدولي جانه، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي قال إن الانتقال إلى الديمقراطية فرصة قيمة جداً. واستند إلى التجارب التي شهدتها البلدان الأفريقية، ليستخلص أنه ما من نموذج واحد لعملية الانتقال إلى الديمقراطية بل على كل بلد تحديد مساره الخاص.

العروض

إن مفهوم فصل "الكنيسة" عن الدولة لا ينطبق في الإسلام لأن مفهوم الكنيسة المنظمة غير قائم في الإسلام

١- الإسلام في الدستور: المساواة وحقوق المواطنة

٥٩- قدم السيد عبد المنعم أبو الفتوح، الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب والمرشح للرئاسة المصرية، عرضاً تحدث فيه عن العلاقة الوثيقة بين الدولة والإسلام. وشدد على أن الإسلام لا يفرض نموذجاً جاهزاً للحكم السياسي. وأوضح أن مفهوم الدولة في الإسلام ينبع من المفهوم المتعلق بواجبات الفرد ومسؤولياته الدنيوية وعلى الدولة أن تنظم أنشطة الأفراد وتقودها. وتعتبر الأكثرية الساحقة من المسلمين المعتدلين أن الدين يشكل المرجعية الأخلاقية والفكرية الأساسية لأي عملية سياسية. وقال إن مفهوم فصل "الكنيسة" عن الدولة لا ينطبق في الإسلام لأن مفهوم الكنيسة المنظمة غير قائم في الإسلام. ولكن عملياً، طُبق فصل الدين عن الدولة وحوصرت المؤسسات الدينية من قبل الأنظمة الاستبدادية التي كانت تسيطر على معظم البلدان العربية بعد الاستعمار. ونتج عن ذلك حرمان المجتمع من إقامة حوار حول الدين.

٦٠- وأوضح أنه ليس من مهمة الدين تحديد شكل الدولة في كل تفاصيلها ومكوناتها. وأكد أن التجارب الماضية المتعلقة بتطبيق الشريعة في إدارة الدول لم تنطوِ سوى على تطبيق وفهم خاطئين لها. وأكد أيضاً أن القيم الأخلاقية العالمية التي ترعى مصالح كل الأشخاص وتنظم السلوك البشري، لا يمكن أن تختلف بين الدين والدولة. وأشار السيد أبو الفتوح إلى أن المناقشات في المنطقة العربية تركز على الإسلام والعروبة من الناحية الثقافية أكثر مما تركز على الإسلام من الناحية الدينية والعروبة من الناحية الإثنية. ويُعتبر المسيحيون العرب جزءًا من الثقافة العربية التي كانت المساواة الكاملة والعدالة الاجتماعية بين الأفراد تشكل أركاناً أساسية للمجتمع والدولة فيها ويجب أن تبقى كذلك. وختم قائلاً إنه مع غياب الدين فُقدت القيم، وظهرت ديناميات تقوم على حق القوة لا على قوة الحق.

٢- ضمان الإنصاف والمواطنة

٦١- قدمت السيدة أسماء جهانغير، رئيسة لجنة حقوق الإنسان ونقابة محامي المحكمة العليا في باكستان، عرضاً شددت فيه على أنه مع غياب الأحزاب السياسية، لا يزال المجتمع يقوم على المبادئ القبلية. ومن بين التحديات التي تواجهها عملية الانتقال إلى الديمقراطية، تصويب اهتمام الشعب نحو القيم المتعلقة بحقوق الإنسان والسياسة بدلاً من الولاء العرقي والقبلي، وإقامة رابط متين بين الانتقال الديمقراطي وحقوق المرأة التي لا تتمتع بأي تمثيل في تشكيل المجموعات الإثنية والقبلية. ومن النهج المعتمدة في عملية الانتقال إلى الديمقراطية تحوّل الدولة من دولة قائمة على الأمن إلى دولة تهدف إلى الرعاية، ووضع سياسات غير تمييزية من خلال القيادة التمثيلية. ولا يكفي فرض نظام الحصص لتمثيل المرأة في البرلمان، بل يجب تفعيل مشاركتها في كل القطاعات خاصة في القضاء حيث يمكن أن تضطلع بدور هام في وضع قوانين تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي وتنفيذها.

دور الدين هو أن يشكل المرجع الأخلاقي والفكري الأساسي لأي مشروع سياسي لا أن يحدد شكل الدولة

ليس تعزيز حقوق المرأة خطوة صحيحة فحسب بل خطوة ذكية في أي مجتمع. والتشديد على المواطنة للمرأة والأقليات يُعتبر حاسماً في عملية الانتقال إلى الديمقراطية

٦٢- وحذرت من الخلط بين الثقافات والأعراف. فقد يكون الكثير من التقاليد والأفكار الثقافية تحررية، في حين تقمع الأعراف حقوق المرأة. ويجب أن يتوافق تفسير القوانين مع المعايير والصكوك المقبولة دولياً. وتشير تجارب أفريقيا وآسيا إلى ارتفاع حدة التوتر الديني والطائفي في الدول التي تقوم على أساس الدين. وإذا كانت العلاقة بين الدين والدولة وثيقة فإن حقوق المرأة تكون مرتبطة بالمبادئ الدينية التي تحكم الحياة الأسرية. وشددت السيدة جهانغير على أهمية تقبل القيادات الدينية للديمقراطية الحقيقية للجميع وتجنب التعارض مع الدولة. ولا بد من القبول بحقوق الإنسان العالمية والاعتراف بها وتطبيقها على كل المواطنين، من دون فتح المجال أمام التفسيرات المتعددة. وختمت قائلة إن هذه المرحلة حاسمة وينبغي الحذر.

٣- من الامتياز إلى المنافسة: دور القطاع الخاص

٦٣- استهل السيد نيكولاي ملادينوف، وزير الخارجية البلغاري، عرضه بالاقتباس عن رالف دهرندورف وهو أحد أبرز علماء الاجتماع، الذي اعتبر أن الانتقال إلى الديمقراطية يشمل ثلاث خطوات: تغيير الدستور (٦ أشهر)، تغيير الاقتصاد (٦ أعوام)، وبناء مجتمع مدني (٦٠ عاماً). وأوضح أن المطالبة بالديمقراطية، والاقتصاد القوي، والعدالة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكرامة الإنسان. ومن التحديات الرئيسية المطروحة في هذا السياق، تأخر التغيير الاجتماعي عن الانتقال السياسي. ولكن من دون تغيير اجتماعي يستحيل بناء مجتمع يتمتع فيه الأفراد بإمكانية الحصول على فرص اقتصادية متساوية. ومن هذا المنطلق، اعتبر أنه من الأساسي إجراء تغييرات جوهرية في نظم الرعاية كإمكانية الوصول إلى التعليم، والصحة، والفرص الاقتصادية. والجانب الأهم في هذه العملية هو إعادة تحقيق العدالة. والنظام القضائي إذا كان مستقلاً يستطيع أن يحكم بين الأطراف المتنازعة وأن يحدد بشكل واضح كيفية احترام العقود. ويؤدي ذلك بدوره إلى تحريك التنمية الاقتصادية. أما إذا لم تتحقق العدالة فسيلجأ الشعب إلى الشارع من جديد.

٦٤- وبحث السيد ملادينوف في العلاقة الإيجابية بين التغيير الاقتصادي وتعزيز المجتمع المدني. ويعتبر الكثيرون في أوروبا الشرقية أن التحول الاقتصادي والخصخصة يطرحان الكثير من القضايا المتعلقة بالإنصاف والعدالة. ومن المهم النظر في سبل إيجاد نظم أسواق شفافة تدعم الحقوق المدنية واستقلالية وسائل الإعلام. وشدد السيد ملادينوف على الحاجة إلى أنظمة صارمة تفصل بشكل واضح بين المصالح العامة والخاصة.

لا يمكن تحقيق تغيير اقتصادي من دون تحقيق العدالة. ولا تتحقق العدالة من دون إتاحة إمكانية حصول الشعوب على فرص اقتصادية متساوية

٦٥- ويواجه الانتقال إلى الديمقراطية تحدياً آخر بغاية الأهمية، يتمثل في منع نشوء هياكل موازية تعيق عملية الانتقال. واعتبر أنه من الضروري بذل جهود منهجية لتفكيك ما خلفه النظام السابق من هياكل موازية أنشأها لحماية امتيازات النخبة وسلطتهم. وأفضل السبل لمنع قيام هذه المؤسسات الموازية هي إجراء إصلاح اقتصادي ووضع دستور قوي وبناء منشآت ديمقراطية.

٦٦- وختم عرضه معتبراً أنه على الدولة أن تركز على آليات السوق التي تدعم الحقوق المدنية. وفي هذا الصدد، يمكن لوسائل الإعلام أن تؤدي دوراً فعالاً

في التغيير. ولكنه حذر من أن وسائل الإعلام قد تصبح أداة في خدمة مشاريع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية محددة. والواقع أن التغيير الاقتصادي يشجع مشاركة المجتمع المدني. وفي الاقتصادات الحرة ينتهز الشعب الفرص ويتخذ القرارات. ويسهل توفر بيئة اقتصادية حرة محاربة الفساد وبناء مؤسسات قوية وتحقيق الرفاه الاجتماعي، كما يشجع الاستثمارات. والعوامل الأساسية التي توفر الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار والنمو هي: (أ) الإنفاق المسؤول الذي لا يعتمد على الائتمان؛ (ب) التماسك الاجتماعي المستدام؛ (ج) وجود هيئة قضائية فاعلة؛ (د) التطبيق الشامل للقوانين والعدالة. وختم عرضه بالقول إن درجة نجاح الربيع العربي ستقاس بمدى نجاح الشعب العربي في تعزيز حس العدالة وتوفير فرص اقتصادية متساوية، وبناء هياكل ديمقراطية ترعى حقوق الإنسان. ومن مسؤولية المجتمع الدولي مساعدة البلدان العربية على تجنب الوقوع في الأخطاء التي ارتكبتها بلدان أخرى في العالم.

كجزء من الإصلاح الاقتصادي، لا بد من بذل جهود منهجية لمنع نشوء هياكل موازية وتفكيك شبكات الامتيازات التي وضعها أفراد من الأنظمة السابقة يسعون إلى حماية نفوذهم

٤- التعامل مع مخلفات الماضي

٦٧- قدم السيد إيسوب باهاد، وزير شؤون الرئاسة السابق في جنوب أفريقيا، عرضاً اعتبر فيه أن تسمية "الربيع العربي" تسمية خاطئة، لأن ما تشهده المنطقة "ربيع أفريقي - عربي". وتحدث عن الأوجه المتعددة لطبيعة النزاعات والفظائع المرتكبة في الماضي، معتبراً أنها بدورها تحدد السبل الآيلة إلى معالجة آثارها. واعتبر السيد باهاد أن تنوع طبيعة هذه النزاعات يولد مجموعة من المتطلبات وسباقاً إلى الأولوية بين الفئات المختلفة من الضحايا. واستشهد بالفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حيث كان من الصعب جداً إثارة مسألة كيف يعيش الضحايا والجناة معاً، ولم يتم التوصل إلا إلى فكرة نقل الضحايا، التي كان من نتائجها أن "الفلسطينيين يدفعون ثمناً لاإنسانياً". أما في جنوب أفريقيا، ومع غياب فريق منتصر بوضوح، شُكلت لجان تقصي الحقائق "كهيئات تركز على الماضي وتحقق في الانتهاكات المرتكبة على مدى فترة من الزمن بدلاً من أن تتناول حدثاً محدداً. وهذه الهيئات مؤقتة وولايتها محدودة". وأوضح أن هذه اللجان تهدف إلى "تحرير الأذهان من مخلفات الماضي الاجتماعية والاقتصادية أكثر مما تهدف إلى معاقبة المجرمين". ووفرت هذه اللجان فرصة ليعبر فيها ضحايا الفصل العنصري عن آلامهم ومآسيهم، ولكن كان يمكن للجنة أن تؤدي دوراً أكثر فاعلية في تغيير المشهد الأخلاقي في البلد وتحقيق إجماع وطني بشأن المظالم المرتكبة في الماضي. وفي هذه المسألة وغيرها من المسائل، لم يُعط اهتمام يذكر لمحاولة تغيير ومعالجة المظالم المرتكبة في الماضي. ولكن بالرغم من أوجه القصور هذه، تمكنت اللجان من تحقيق توافق وطني حول عدد من القضايا منها رفض الفصل العنصري وأوجه الظلم التي نجمت عن الإقصاء من التعليم ومن المشاركة في النشاط الاقتصادي، والمضي قدماً في تحقيق الديمقراطية الشاملة للجميع. واعتبر السيد باهاد أن الرأسمالية لا تقدم حلولاً لأوجه الظلم المرتكبة. ولا بد من إعداد منظومة مفاهيم اجتماعية واقتصادية جديدة تتمحور حول مصالح الشعب وتطلعاته. وأكد أنه

ما من نزاع أحادي الوجه بل يتخذ النزاع دائماً أوجهاً متعددة... فكيف يمكن لمؤسسات ذات نظرية رجعية، معنية بتحقيق توافق وطني بشأن قضايا النزاع، أن تحقق ما تعلن عنه؟ إن كشف الحقائق لا يعالج قضية القيم

لا يمكن إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية جوهرية، في ظل غياب التحركات النقابية المستقلة.

٦٨- وأشار أخيراً إلى أن لجان تقصي الحقائق قد أدت دوراً قيماً في جنوب أفريقيا في الأعوام الأولى من الانتقال السياسي بسبب الميزة التي تتمتع بها والتي تقضي بوجوب اعتراف الأفراد بما ارتكبوه كشرط للعفو عنهم. وأشار إلى أن هذا الإجراء كان الخطوة الأولى في عملية منظمة لإعادة بناء المجتمع لا بدّ منها "للتحرر من موروثات العنصرية" المتجذرة في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

كان شرط الاعتراف والإعراب عن الندم الذي فرضته لجان تقصي الحقائق في جنوب أفريقيا على الأفراد، الخطوة الأولى في عملية منظمة لإعادة بناء المجتمع والتي يتطلبها "التحرر من المخلفات العنصرية" المتجذرة في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية للبلد

المناقشات

٦٩- أكد المشاركون أهمية بناء دولة محورها المواطن تتمتع فيها المرأة بكامل حقوقها، وبفرص متساوية للمشاركة في بناء الدولة والمجتمع وإدارتهما. وشددوا على استحالة ضمان الحرية على حساب المساواة والعكس صحيح، وأشاروا إلى أن الديمقراطية تتطلب المشاركة، ومن هنا أهمية الحريات المدنية. وأثاروا مخاوفهم حيال ازدواجية المعايير في تناول قضايا البلدان العربية. وبالرغم من تشجيع العرب على مواجهة القمع، يُطلب من الفلسطينيين أن يتخلوا عن مقاومتهم ويبقوا رهينة للقمع. وأكد المشاركون ضرورة اعتماد نهج مختلف لمواجهة العوامل الداخلية والخارجية التي تعيق الانتقال إلى الديمقراطية في المنطقة. وأشار المشاركون أيضاً إلى الأولوية القصوى التي يجب إيلاؤها لمنع حدوث المزيد من المواجهات بين الحكومات والشعوب.

حلقة حوار: الآفاق المستقبلية للعالم العربي

٧٠- عقدت حلقة حوار برئاسة السيدة ريما خلف، الأمينة التنفيذية للإسكوا، ودعي المشاركون فيها إلى البحث في الآفاق المستقبلية للمنطقة بشكل عام ولبعض البلدان بشكل خاص كتونس، وفلسطين، وليبيا، ومصر والمغرب واليمن، وإلى النظر في الفرص المتاحة لتحقيق الديمقراطية الحقيقية الخاصة بكل بلد من البلدان والحواجز التي تعيق ذلك، والاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المثلى التي يجب اعتمادها.

العروض

٧١- قدم السيد رفيق عبد السالم، وزير الخارجية التونسي، عرضاً اعتبر فيه أن التحركات التي حصلت في تونس ومصر أشارت إلى الاتجاهات المستقبلية، وقد أصبح من الواضح أن الأنظمة الاستبدادية بإدارتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الضعيفة مصيرها السقوط، ليس فقط بسبب انتهاكها لحقوق الإنسان، ولكن أيضاً بسبب ما تعانيه الشعوب من زيادة

في حدة الفقر، وحالات التهميش، وانتشار الفساد. وفي ظل هذه الظروف، كان من الطبيعي أن تفقد الأنظمة الاستبدادية كل مقومات بقائها في السلطة.

أثبتت تجربة تونس للعالم أن التغيير ممكن، وقد اكتسبت الثورة اليوم شرعيتها من خلال الانتخابات النزيهة

٧٢- ولم تعد الحجة المقدمة بشأن عدم انطباق الديمقراطية في المنطقة العربية مقنعة، فهي قائمة على تفسير خاطئ للقيم الثقافية العربية. وقد ثار الشعب العربي معبراً عن تطلعاته ومطالباً بالديمقراطية وبالإصلاح السياسي بعد عقود من القمع والمعاناة نتيجة العجز السياسي والاقتصادي. وكانت موجة التغييرات التي اجتاحت المنطقة في عام ٢٠١١ لتحدث قبل عقود، لو لم تعرقلها موازين القوى الدولية.

٧٣- وأثبتت تجربة تونس للعالم أن التغيير ممكن، وقد اكتسبت الثورة اليوم شرعيتها من خلال الانتخابات النزيهة. ومع انتخاب حكومة ائتلافية ديمقراطية سيتمكن البلد من المضي قدماً وبناء مستقبل جديد. وشدد السيد عبد السلام على أن تونس تخلت عن حكم الحزب الواحد وأنها حتى في الانتخابات التي أجريت مؤخراً، اختارت تشكيل حكومة ائتلافية تجمع بين كل الأحزاب السياسية التي تختبر اليوم الحكم من خلال التوافق على القضايا المشتركة. وقال إن الإجراءات الإدارية التي كانت قائمة قد ساعدت على الحفاظ على النظام خلال المرحلة الانتقالية وبالتالي ساهمت في منع انهيار الدولة. وقلل السيد عبد السلام من صوابية المخاوف المتعلقة بعودة النظام الاستبدادي إذ لا مبرر لها بما أن كل الأحزاب السياسية ممثلة في الحكومة ومصممة على الحفاظ على المنافع والمكاسب التي تم تحقيقها حتى الآن. ويجب تحقيق الأهداف السياسية مع احترام حقوق كل المواطنين خاصة حقوق المرأة. وسلّم بأن التحديات المطروحة كثيرة وكذلك التوقعات، وحذر من أن نتائج الإصلاحات ستأخذ وقتاً طويلاً قبل أن تتبلور ولكنه على ثقة في أن الشعب مستعد ومصمم على تحقيق النجاح.

٧٤- وقال السيد عمرو موسى، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية والمرشح الرئاسي في مصر، إن العالم يشهد واقعاً جديداً. إنه وقت ما أسماه "حركة التغيير العربي" بدلاً من "الربيع العربي". والأحداث التي شهدتها تونس قد رسمت ملامح هذا الواقع الجديد. إن الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية هو الخيار الواضح للشعب العربي بأسره في هذه المرحلة، وسيطبق على مختلف مستويات الحكم، الوطنية والمناطقية والمحلية. واعتبر أن لا عودة إلى النظام القديم وأن النظام الإقليمي الجديد جاء ليستبدل الأطر الصارمة الاستبدادية بسياسات مرنة تعكس الإرادة الشعبية. وقبل التحركات العربية للتغيير، كان دور الشعب العربي وتأثيره في الأنظمة الإقليمية في تراجع مقارنة مع تركيا وإيران. وأشار إلى أن العرب سيقودون النظام الإقليمي الجديد الذي سيشهد حقبة جديدة تقوم على التوافق وتصبح فيها المواطنة حقاً للجميع من دون أي تمييز.

العرب هم مَن سيقود النظام الإقليمي الجديد

٧٥- وأشار إلى أن الحركات الديمقراطية في العالم العربي تتألف من أحزاب إسلامية وأن الدين يجب أن يُحترم وأن يشكل إطاراً ومرجعاً للدولة، لكن البلدان يجب أن تُحكم من خلال الدستور الذي يرعى إنشاء دولة ديمقراطية حديثة. وفي هذا السياق، ذكّر بوثائق الأزهر التي تركز على مفاهيم

الديمقراطية، والحداثة، وحرية الرأي والتعبير، والأبحاث العلمية والابتكار والثقافة.

أهمية الوحدة الفلسطينية تنبع من الحاجة الماسة إلى مواجهة الاحتلال واستعادة العملية الديمقراطية التي ضعفت بسبب الانقسام الداخلي

٧٦- وقال السيد موسى إن انتخابات حرة ونزيهة أجريت في مصر وفرضت احترام النتائج. ويضم البرلمان الجديد أعضاء من أحزاب إسلامية ومجموعات سياسية أخرى تشمل أحزاباً ليبرالية. وأكد أن مصر تنتقل اليوم إلى حقبة التوافق في الآراء وأن المصريين يختبرون خلالها التحاور. وتوقع السيد موسى ألا يجري بعد اليوم اتخاذ القرارات من قبل الأكثرية وفرضها على الجميع.

٧٧- وأعرب عن ثقته بمستقبل مصر والجهود الحالية المبذولة في سبيل إعادة بنائها بالاستناد إلى عاملين، أولهما الديمقراطية التي لا يمكن ضمان استمرارها إلا إذا كانت نتيجة انتخابات حرة وشفافة، وهي تتطلب أيضاً فصل السلطات واستقلالية القضاء وسيادة القانون ومؤسسات عامة تؤدي وظائفها. والعامل الثاني هو إصلاح القوانين والتشريعات لمكافحة الفساد وتنظيم المجتمع، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم، وحماية البيئة والقرى والمدن.

٧٨- وتطرق السيد مصطفى البرغوتي، وزير الإعلام السابق والمرشح السابق للرئاسة في فلسطين والناشط في مجال الحقوق المدنية، إلى قضية الديمقراطية في ظل الاحتلال. واعتبر أن الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية تنبع من التطلع السياسي إلى تحقيق الديمقراطية والتطلع الاجتماعي إلى تحقيق العدالة. وقد تظاهر الناس مطالبين بالديمقراطية آملين في أنها ستكون سبيلاً يحرر المنطقة من الفساد والاستبداد وحكم الحزب الواحد. وأمل السيد البرغوتي في أن تستمر الديمقراطية وأن لا تكون مجرد مرحلة عابرة في التاريخ.

٧٩- وبالنسبة إلى الوضع الفلسطيني، من المهم جداً تجنب الازدواجية في المعايير. ففي حين رحب المجتمع الدولي بالثورات العربية، أعرب عن قلقه حيال اتفاقات السلام العربية الإسرائيلية. وفي الأرض المحتلة يعاني الشعب الفلسطيني أشكال القمع وغياب العدالة، أكثر من أي شعب آخر في العالم. ومن تشعبات الثورات العربية أنها أكسبت الشعب الفلسطيني الثقة، فسارت التظاهرات الشعبية مطالبة بالوحدة الفلسطينية. وتعود المطالبة بالوحدة الفلسطينية إلى الحاجة الماسة إلى مواجهة الاحتلال واستعادة العملية الديمقراطية التي ضعفت بسبب الانقسام الداخلي. ومن المفارقات أن يؤدي الانقسام الداخلي والحصار الدولي إلى هيمنة الحزب الواحد في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأكد أنه لا يمكن إحلال الديمقراطية في ظل الاحتلال، وأن حركات التحرير الفلسطينية في المقابل بحاجة إلى إرساء الديمقراطية في عملياتها.

٨٠- وأشار السيد البرغوتي إلى احتمال قيام ثورات ومقاومة شعبية في فلسطين، مستوحاة من الثورات العربية. وأكد أن التآزر بين الشعب العربي والشعب الفلسطيني سيزداد مع سقوط الأنظمة الاستبدادية لأنها كانت تمنع مواطنيها من التضامن مع فلسطين، وبالتالي سيستعيد النضال الفلسطيني عمقه العربي.

أدت التحركات التي شهدتها ليبيا إلى تغيير صورتها من بلد يعتمد على إنتاج واحد هو النفط ويهيمن عليه حاكم واحد، إلى بلد تؤدي فيه المرأة دوراً تاريخياً في تقديم المساعدة الإنسانية، وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية

٨١- واقترحت المعارضة الفلسطينية استراتيجية جديدة لوضع حد للفصل العنصري ولتحقيق الديمقراطية، كبديل للمفاوضات الفاشلة مع إسرائيل. وتقوم هذه الاستراتيجية على تحقيق الحرية للشعب الفلسطيني بدلاً من التوصل إلى تسوية مع إسرائيل، وهي مستوحاة من الثورات العربية وسترتكز على العناصر الأربعة التالية: المقاومة الشعبية بما فيها المقاومة الدبلوماسية ضمن منظمة الأمم المتحدة؛ تضامن دولي لمقاطعة مصالح إسرائيل واستثماراتها؛ الوحدة الوطنية والديمقراطية؛ وبناء المؤسسات. وأشار إلى صعوبة بناء المؤسسات في ظل الاحتلال، وختم عرضه مؤكداً أن الشعب الفلسطيني سينجح في بلوغ حقوقه والتمتع بالحرية والكرامة.

٨٢- واستشهدت السيدة نعيمة جبريل، القاضية والعضو في هيئة دعم مشاركة المرأة في صنع القرار في ليبيا، بقول من أقوال المهاتما غاندي واعتبرت أن الشعار الذي كان مصدر وحي للتحركات في ليبيا هو إذا الشعب أراد أن يرى التغيير فعليه إحداث هذا التغيير. وأدت التحركات التي شهدتها ليبيا إلى تغيير صورتها من بلد يعتمد على إنتاج واحد هو النفط ويهيمن عليه حاكم واحد، إلى بلد تؤدي فيه المرأة دوراً تاريخياً في تقديم المساعدة الإنسانية، وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. إلا أن مشاركة المرأة الكثيفة في التحركات الشعبية لم تؤد إلى مشاركتها الفعلية في هياكل الحكم المؤقتة.

٨٣- وأكدت السيدة جبريل أنه لا يمكن للديمقراطية الحقيقية أن تستثني مشاركة المرأة والشباب في عمليات صنع القرار والأنشطة السياسية. ولا بد للدولة من تنظيم الحقوق الجوهرية لكل المواطنين وتعميمها على كل السياسات والبرامج. وأشارت إلى أن اتخاذ إجراءات إيجابية من قبيل تحديد حصة لتمثيل المرأة في المؤسسات السياسية له مبرراته نظراً لما تعرضت له المرأة من ظلم في التاريخ. وأعربت السيدة جبريل عن قلقها حيال دور المرأة العربية في ظل انتشار الإسلام السياسي وما ينتج عنه من تحيّز ضد المرأة وتجاهل لحقها في المشاركة في صنع القرار. ولكنها أبدت ثقتها بنمط الإسلام المستنير والمعتدل.

أصبح من الضروري إجراء حوار بين مختلف الأحزاب، ولا بد من أن تستلم الأكثرية الاجتماعية والسياسية زمام السلطة

٨٤- وأشار السيد عبد الكريم الإرياني، رئيس الوزراء اليمني السابق، إلى أن موجة الثورات العربية وصلت إلى اليمن بالرغم من أنه أحد أقل البلدان نمواً وأن نسبة السكان المتصلين بشبكة الإنترنت من أدناها في العالم العربي. وبرأيه تُعزى الثورة في اليمن إلى الوحدة التي تحققت في التسعينات من القرن الماضي وتعلّم من خلالها اليمنيون قيمة العمل الجماعي، وهذا ما يفسر سرعة التأثر بالأحداث التي طالت تونس ومصر. وبعد مضي عام على انطلاق التحركات في اليمن، لا تزال التظاهرات تجتاح الشوارع إلا أن الأهداف القبلية والعسكرية قد طغت على بعض الحركات الاحتجاجية. ولكن التغيير في اليمن لا رجعة عنه، وهو يحظى بدعم المجتمع الدولي كما يتضح من خلال مبادرة مجلس التعاون الخليجي وقرار مجلس الأمن بشأن ضمان الانتقال السلمي. وأصبح من الضروري إجراء حوار بين مختلف الأحزاب، ولا بد من أن تستلم الأكثرية الاجتماعية والسياسية زمام السلطة. ويجب أن تتمحور الدساتير الجديدة حول المواطن لا الدولة، وأن يكون

النظام الحاكم نظاماً برلمانياً ديمقراطياً تدعم فيه آليات الحكم المحلية قدرات المواطنين.

٨٥- وأشار السيد علي أومليل، سفير المغرب في لبنان، إلى أن الاحتجاجات في المغرب لم تهدف إلى إسقاط النظام بل إلى المطالبة بالإصلاح وبنظام ملكي برلماني بشكل خاص، والقضاء على الفساد. لذا، أطلقت سلسلة من الإصلاحات الدستورية وأجري الكثير من التغييرات التي تشمل إدانة أعمال التعذيب لضمان احترام حقوق الإنسان، ومنح الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية دوراً أساسياً، وضمان حقوق المعارضة. وكان إجماع على أن الصكوك والاتفاقيات الدولية تبطل القوانين الوطنية.

٨٦- وفيما يتعلق بنتائج الانتخابات الأخيرة التي فاز فيها الحزب الإسلامي، حذر السيد أومليل من التحديات الكثيرة التي ستطرح. فعلى الحزب الفائز أن يعالج قضايا كالنمو الاقتصادي، والحريات الأساسية، وحقوق المرأة والقضايا المتعلقة بالشباب والأقليات. وأوضح أنه خلال الثورات يجتمع المواطنون تحت راية واحدة وغاية واحدة، ولكن بعد انتهاء الثورات يعود التنوع ليسود من جديد ويطرح التحدي الأكبر المتمثل بتحقيق الديمقراطية الحقيقية التي يتطلب نجاحها الكثير من الوقت.

خلال الثورات يجتمع المواطنون تحت راية واحدة وغاية واحدة، ولكن بعد انتهائها يعود التنوع ليسود من جديد ويطرح التحدي الأكبر المتمثل بتحقيق الديمقراطية الحقيقية التي يتطلب نجاحها الكثير من الوقت

المناقشات

٨٧- وافق المشاركون على أن كل ثورة أو مرحلة تغيير تنطوي على عدد من المخاوف أهمها عودة النظام الاستبدادي وغياب التمثيل السياسي للشباب. ولتلبية تطلعات المواطنين لا بد للدساتير أن تستند إلى احتياجاتهم ومتطلباتهم. وينبغي ضمان الحرية للجميع لتمكين الشعوب من رسم مستقبلها. فالشعوب العربية ليست أقل استحقاقاً أو أقل قدرةً من سائر شعوب العالم التي نجحت في بناء مستقبل أفضل. وفي هذه المرحلة الحرجة، من الضروري معالجة كل الشواغل واقتراح الحلول الملائمة، خاصة فيما يتعلق بالبطالة في صفوف الشباب باعتبارها سبيلاً لتحقيق الانتقال الحقيقي والمستدام.

رابعاً- تنظيم الاجتماع

ألف- موعد ومكان انعقاد الاجتماع

٨٨- انعقد الاجتماع الرفيع المستوى حول الإصلاح والانتقال إلى الديمقراطية في بيروت، يومي ١٥ و١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ . وجمع عدداً من صانعي القرار العرب والدوليين، والأكاديميين، والعاملين في مجال التنمية من ذوي الخبرة في الحقول المرتبطة بالانتقال إلى الديمقراطية والإصلاح.

باء- الجلسة الافتتاحية

شعوب هذه المنطقة ليست أقل جدارة ولا أقل قدرة ولا أقل استحقاقًا للحرية والكرامة والعدالة من سائر شعوب العالم. ويقيني أننا لن نفشل حيث نجح الآخرون

٨٩- رحبت السيدة ريما خلف، الأمينة التنفيذية للإسكوا، بالمشاركين والضيوف. وقالت إن هتافات "الشعب يريد..." أعلنت انقضاء مرحلة وبدء مرحلة أخرى. وأوضحت أن الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية أمر ليس بيسير فهو يتطلب إصلاحاً شاملاً لهياكل الدولة، ويقتضي بلورة عقد اجتماعي جديد، وتأسيسَ بناء اقتصادي متطور يضمن الرفاه والتقدم، ويقوم على الحق والعدالة، ويقضي على التهميش والاستبعاد. ونبهت السيدة خلف إلى تعاظم الصعوبات حيث خلف الاستبدادُ تأخراً في التنمية وانشقاقات مجتمعية أرهقت أواصر التعاضد بين أبناءِ الوطن الواحد. عندئذٍ، تكون معالجة ذيول الماضي وبناء التوافق الوطني من أولويات المرحلة الانتقالية لحماية أهداف النضال ولمنع الانزلاق إلى نزاع داخلي أو العودة مجدداً إلى التسّلط. وأشارت إلى أن الاجتماع سيركز على التحديات المطروحة والخيارات المتاحة لمعالجتها على أمل أن يكون هذا اللقاء فسحة للتفاعل بين قادة من المنطقة ونظراء لهم قادوا بنجاح عمليات التحول الديمقراطي في آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وبالنسبة إلى هذه التحديات، ختمت السيدة خلف كلمتها معربة عن يقينها بأن المنطقة لن تفشل حيث نجح الآخرون.

٩٠- ورحب السيد نجيب ميقاتي، رئيس مجلس الوزراء اللبناني، بالمشاركين وشكرهم على حضورهم إلى لبنان الذي يعتبر نموذجاً للديمقراطية والحرية وحوار الأديان والثقافات. وقال إن هذا الاجتماع يُعقد في مرحلة مصيرية من تاريخ المنطقة العربية إذ تهب على المنطقة رياح التغيير التي تتطلب تحولاً في المواقف والذهنيات قبل تغيير المؤسسات. وهذه المنطقة، بحكم ما تختزنه من موارد طبيعية وبشرية، تؤدي دوراً استراتيجياً في انتعاش الاقتصاد العالمي وستصل ارتدادات الربيع العربي إلى كل أنحاء العالم. وتقوم الديمقراطية على بعض الأركان الأساسية التي تشمل المساءلة والحكم السليم ومحاربة الفساد ونبذ التطرف والإرهاب. وفي هذا الصدد، أكد أهمية التعاون الإقليمي ودعم المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة. وشدد على أن معالجة قضية الاحتلال الإسرائيلي هي شرط أساسي لنجاح الانتقال إلى الديمقراطية في المنطقة العربية.

تهبّ على المنطقة رياح التغيير التي تتطلب تحولاً في المواقف والذهنيات قبل تغيير المؤسسات

٩١- وألقى السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، الكلمة الرئيسية في الاجتماع وقال إن الأحداث الهامة التي شهدتها المنطقة خلال العام الفائت قد بدلت طابع المنطقة وغيرت العالم. وقد طالب العرب بالكرامة والحرية والديمقراطية إذ ما عادوا ليرضوا بتفرد شخص واحد بالحكم وما ينتج عنه من أشكال الحرمان وطالبوا بوضع حد للفساد. وتتعدد التحديات المطروحة وتشمل ارتفاع مستويات البطالة، وتزايد كلفة الأغذية والوقود، والمعاناة البشرية، والخسائر في الأرواح. وأكد السيد بان كي مون أن تحقيق الديمقراطية ليس سهلاً ويفرض أربعة شروط هي: إجراء الإصلاح الحقيقي؛ وعقد حوار بين جميع الأطراف؛ وضمان المشاركة الأساسية للمرأة في تحديد مستقبل المنطقة؛ والاستجابة لمطالبات الشباب. وأثار قضية الاحتلال

الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية وقال إنه "يجب أن ينتهي الاحتلال والمستوطنات، قديمة كانت أم جديدة، هي غير شرعية،" وإن "الوضع الراهن لا ينبئ إلا بالصراع". ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى إنهاء العنف ضد المدنيين وناشد رئيس الجمهورية العربية السورية بشار الأسد "التوقف عن قتل شعبه".

يجب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية ووضع حد لأعمال العنف ضد المدنيين. والمستوطنات، قديمة كانت أم جديدة، هي غير شرعية

٩٢- وذكر الأمين العام أنه كان من الضروري تجاوز الافتراضات التقليدية التي كانت تنظم العلاقات بين البلدان العربية وشركائها، ومن بينها الفكرة القائلة إن الأمن كان بطريقة ما أكثر أهمية من حقوق الإنسان. وقد أدت هذه الفكرة إلى بقاء الأنظمة غير الديمقراطية في الحكم، من دون أن تؤدي دوراً كبيراً على صعيد الأمن أو رفاه الشعب. وأشار إلى المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى تونس وليبيا واليمن، وأكد أن منظومة الأمم المتحدة تلتزم التزاماً كاملاً بتحقيق مستقبل أفضل لكافة الشعوب، وشدد على الحاجة إلى الدعم الدولي والتضامن بين البلدان لتحفيز الانتعاش الاقتصادي وتحقيق التنمية.

جيم- المشاركون

٩٣- حضر الاجتماع ٤٦ مشاركاً، بينهم ممثلون رفيعو المستوى من ١٦ بلداً من المنطقة العربية، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا وأفريقيا. وحضر أيضاً الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، ووكلاء الأمين العام والأمناء التنفيذيون للجان الأمم المتحدة الإقليمية، إضافة إلى ناشطين من منظمات إقليمية ودولية. وترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير .

دال- جدول الأعمال

٩٤- جرت المناقشات وقدمت العروض خلال أربع جلسات رئيسية تلتها حلقة حوار حول "الآفاق المستقبلية للعالم العربي".

هاء- الوثائق

ما من ديمقراطية تستحق هذه التسمية ما لم تشارك فيها المرأة

٩٥- العروض المقدمة خلال هذا الاجتماع متوفرة على الموقع الإلكتروني للإسكوا عبر: http://www.escwa.un.org/main/ToD/index.html.

المرفق

قائمة المشاركين

ألف- البلدان

باكستان

أسماء جهانغير
رئيسة لجنة حقوق الإنسان
رئيسة نقابة محامي المحكمة العليا

البرازيل

إدواردو سوبليسي
عضو في مجلس الشيوخ، ساو باولو

بلغاريا

نيكولاي ملادينوف
وزير الخارجية

تركيا

أحمد داود أوغلو
وزير الخارجية

تونس

رفيق عبد السالم
وزير الخارجية

مية الجريبي
أمين عام الحزب الديمقراطي التقدمي
نائبة في البرلمان

مالك الصغيري
ناشط سياسي

جنوب أفريقيا

إيسوب باهاد
وزير أسبق في رئاسة الجمهورية

سلوفاكيا

بافول ديميس
زميل عبر الأطلسي في صندوق مارشال الألماني في الولايات المتحدة
مستشار أسبق في الشؤون الخارجية لرئيس الجمهورية
وزير خارجية أسبق

شيلي

خوان غابريال فالديس
الوزير السابق للشؤون الخارجية
الممثل الدائم السابق لدى الأمم المتحدة
المبعوث الخاص السابق للأمين العام إلى هايتي

فلسطين

حنان عشراوي
عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية
وزيرة سابقة وعضو المجلس الوطني الفلسطيني

مصطفى البرغوتي
وزير إعلام أسبق
ناشط في مجال الحقوق المدنية
مرشح سابق للرئاسة
عضو المجلس التشريعي

فلسطين (تابع)

هاني المصري
مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية

تميم البرغوثي
استشاري في الأمم المتحدة
أستاذ مساعد في جامعة جورجتاون الأمريكية

لاتفيا

فايرا فيكي-فرايبرغا
رئيسة الجمهورية السابقة

لبنان

نجيب ميقاتي
رئيس مجلس الوزراء

فؤاد السنيورة
رئيس وزراء أسبق

بهية الحريري
رئيسة لجنة التربية والتعليم العالي والثقافة في مجلس النواب

طارق متري
وزير ثقافة ووزير إعلام أسبق

محمد شطح
كبير مستشاري رئيس الوزراء الأسبق فؤاد السنيورة
وزير مالية أسبق

هاني فحص
عضو في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى

نواف سلام
المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة

كلوفيس مقصود
أستاذ في القانون الدولي
مؤسس ومدير المركز العالمي لجامعة جنوب أمريكا في واشنطن

ليبيا

نعيمة جبريل
قاضية
منسقة هيئة دعم مشاركة المرأة في صنع القرار

سلوى بوكيكس
محامية
عضو مؤسس في إئتلاف ثورة ١٧ فبراير
مسؤولة الشؤون القانونية وشؤون المرأة في المجلس الوطني الانتقالي

فتحي البعجة
مسؤول السياسات والشؤون الخارجية في المجلس الوطني الانتقالي

مصر

عمرو موسى
مرشح لرئاسة الجمهورية
الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية

عبد المنعم أبو الفتوح
مرشح لرئاسة الجمهورية
الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب

زياد بهاء الدين شحاتة
نائب في مجلس الشعب

جورج اسحاق
ناشط سياسي
المنسق السياسي لحركة كفاية

المغرب

حنان رحاب
ناشطة في حركة ٢٠ فبراير

علي أومليل
سفير المملكة المغربية في لبنان

موريتانيا

علي ولد محمد فال
رئيس سابق

اليمن

عبد الكريم الإرياني
رئيس وزراء أسبق

باء- المنظمات الدولية والإقليمية

فيدار هيلجسن
أمين عام المعهد الدولي للمساعدة في العملية الديمقراطية والانتخابية
السويد

إبراهيم هلال
مدير أخبار قناة الجزيرة
قطر

جيم- منظمات الأمم المتحدة

بان كي مون
الأمين العام للأمم المتحدة

ميشيل باشليه
وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة
المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
الرئيسة السابقة لتشيلي

عبدولي جانه
الأمين التنفيذي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أليسيا برسينا
الأمينة التنفيذية
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

نويلين هايزر
الأمينة التنفيذية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ريما خلف
الأمينة التنفيذية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أندريه فاسيلي
مساعد الأمين التنفيذي
اللجنة الاقتصادية لأوروبا

خولة مطر
مديرة مركز الأمم المتحدة للإعلام في مصر

عمر نور
مدير مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

ندى الناشف
المديرة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ ١ ٩٦١+، فاكس: ٩٨١٥١٠ ١ ٩٦١+
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2013

Printed at ESCWA, Beirut
E/ESCWA/OES/2012/WG.1/Report
United Nations Publication
12-0289 – January 2013 - 500